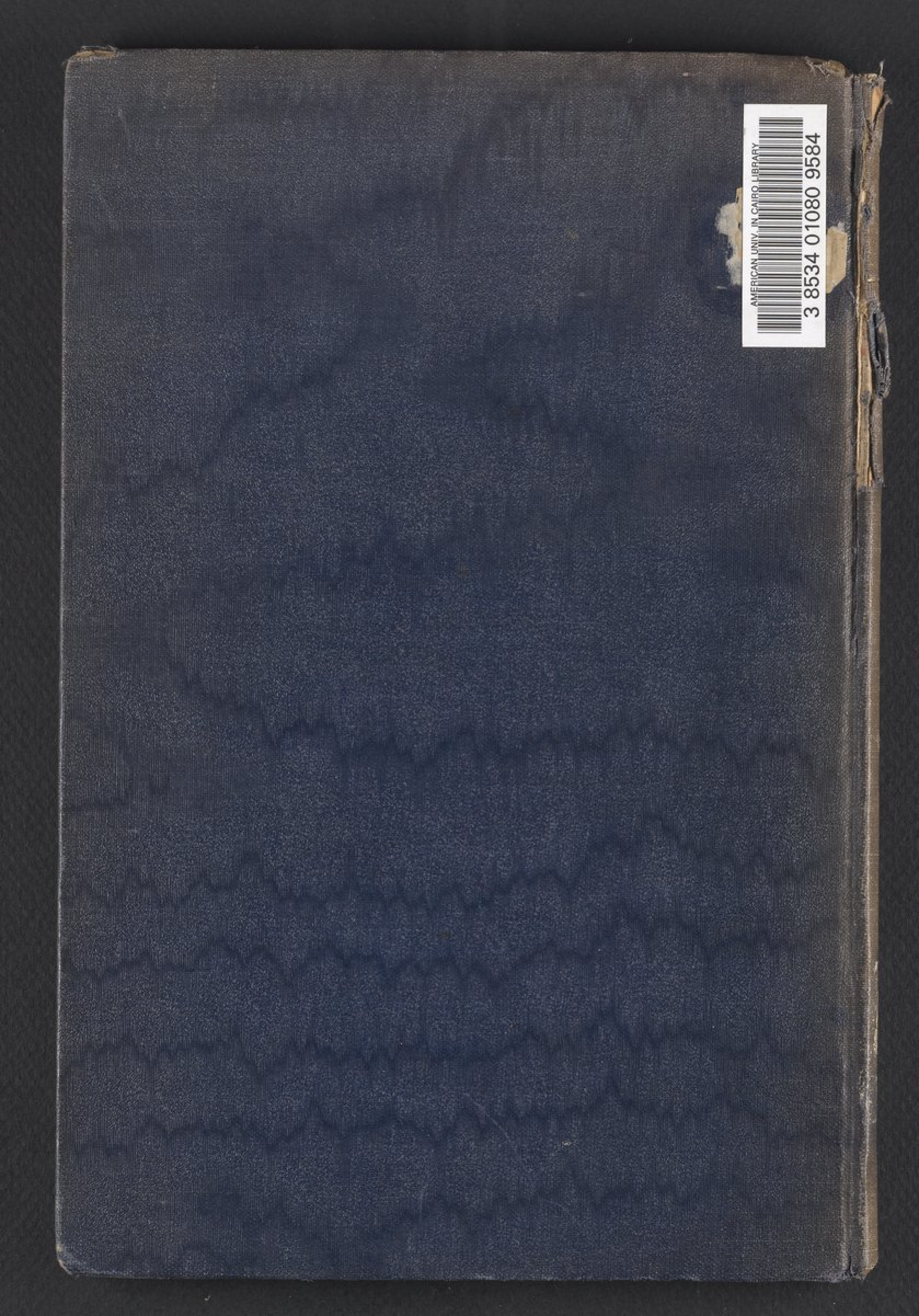
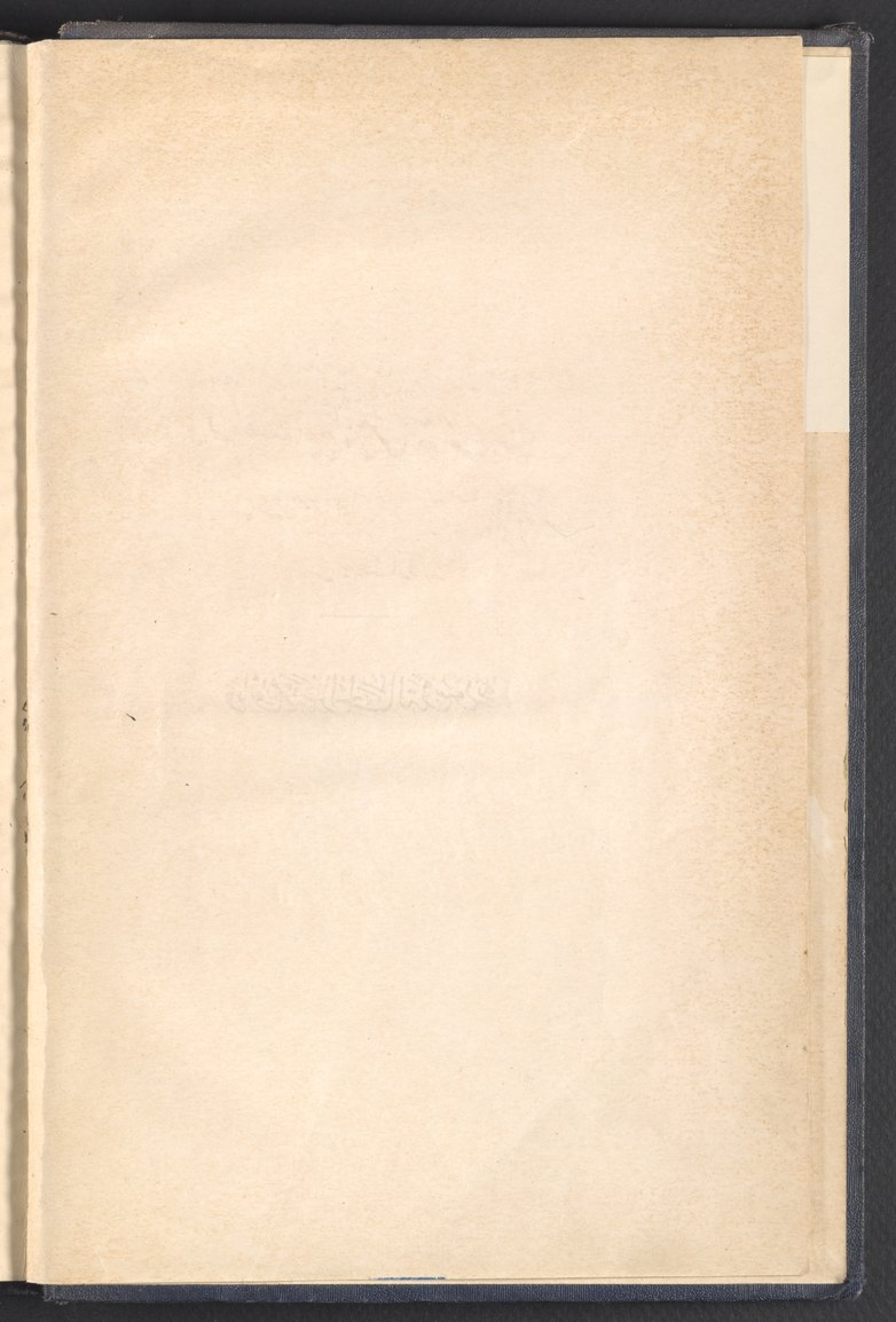




«اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني»

القضية السورية

المفاوضات مع المسيو دي جوفنيل

في باريس ومصر وبيروت

وثائق مهمة عن الحالة في سورية



المطبعة العربية بمصر لصاحبها خير الدين الزركلي

بشارع المزين — بالموسكي

تمهيد

وعدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى في البيان الذي أذاعته عند تسلمها كتاب المسيو دى جوفنيل المؤرخ في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وهو البيان المنشور في الصفحة الرابعة والثلاثين من هذا الكتاب بان تنشر التفاصيل والمستندات في بيان مطول وها هى تبر الآن بوعدها

ولا بد من لفت أنظار القراء الى أمر جوهري في ما سيقرأونه في الصفحات التالية وهو أن جميع المحادثات التي جرت مع المسيو دى جوفنيل سواء في باريس او في مصر او في سورية لم تكن صادرة من هيئة واحدة ولا من حزب معين بل من أشخاص يمثلون احزاباً وجمعيات متعددة ومن كثيرين من وجهاء البلاد واعيانها الذين لا تربطهم اية رابطة بحزب من الاحزاب ، وقد جاءت مطاليب الجميع متفقة في جوهرها ، ومع انه لم يكن بين رجال الاحزاب والاشخاص المستقلين الذين حادثوا المسيو دى جوفنيل اتفاق سابق على امر معين ولا كان لهم متسع من الوقت لتبادل الآراء والوصول الى اتفاق من هذا النوع ، فان الافكار التي خطرت للوطنيين في باريس وفي مصر وفي بيروت وفي دمشق وفي جميع مدن سورية جاءت واحدة في جوهرها

ومما يهم اللجنة التنفيذية ذكره في هذا المقام انها تحاشت من البداية ان تنفرد في محادثة المسيو دى جوفنيل مراعية فى ذلك الحالة الاستثنائية الموجودة في البلاد فاستعانت بآراء جميع الذين استطاعت ان تدعوهم

اليها من الوطنيين في مصر واستدعت كثيرين من الوطنيين من الاسكندرية وحاولت ان تستقدم بعض الوطنيين من سورية ايضاً لهذه الغاية فلم يكن في الوقت متسع، فاكتفت بان تؤلف وفداً لا ينتسب رجاله الى الاحزاب المشتركة فيها كما يظهر من الاطلاع اسمائهم وهم :

أعضاء الوفد الذي قابل المسيو دي جوفنيل في القاهرة

الامير ميشيل لطف الله : رئيس اللجنة التنفيذية

السيد رشيد رضا : نائب الرئيس

نجيب بك شقير : السكرتير العام للجنة التنفيذية

فوزي بك البكري : من أعيان دمشق

شكري بك القوتلي : من أعيان دمشق

الدكتور خليل مشاقة : من حزب الاتحاد السورى

توفيق افندي اليازجي : سكرتير حزب الاتحاد السورى

أسعد افندى داغر : من حزب الاستقلال العربى

الدكتور سعيد طليع : من الجالية السورية في الاسكندرية

أسعد بك البكرى : من حزب الشعب

نجيب افندي الارمنازي : سكرتير حزب الشعب في حماه

منير افندي العيطة : من حزب الشعب

نسيم افندى صيبعة : من الحزب السوري المعتدل

الحاج أديب خير : من لجنة التجار السوريين في القاهرة

خير الدين افندى الاحدب : صحافي من بيروت

مفاوضات باريس

كان من النتائج السياسية الاولى التي أسفرت عن شبوب الثورة في سورية استدعاء الجنرال ساراى الى باريس وتعيين مندوب سام مدني محله هو المسيو « هنرى دى جوفنيل » أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنساوي . فتبادر الى الاذهان في ذلك الحين ان فرنسا تريد أن تسلك سياسة جديدة في سورية غير سياستها القديمة وزاد هذا الظن رسوخاً في الاذهان تصريحات المسيو دى جوفنيل العديدة التي نشر بعضها في صحف باريس ونقل الى مصر وسورية بالتلغراف وأدلى بالبعض الآخر الى مراسل الاهرام فى باريس . وكانت جميع هذه التصريحات ترمى الى مقصد واحد ملخص في ان المسيو دي جوفنيل يريد أن يدرس المسألة السورية من جميع وجوهها من دون أن يتقيد برأي سابق أو بسياسة سابقة ومن دون أن يجرى بالضرورة على خطة رسمها سلفاؤه في سورية؛ وانه مستعد لمخاطبة السوريين الوطنيين ومباحثتهم في مطالبهم ، وبعد ذلك يعمل مايعتقد انه صواب .

وكانت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطيني تطلع على جميع هذه التصريحات وتراقب تطور الحوادث في الداخل وفي الخارج وتسعى

بجميع الطرق الممكنة الى اطلاع العالم الخارجى على حقيقة مايجرى في سورية، ففي يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ جاءتها من الامير جورج لطف الله من باريس البرقية الآتية :

باريس في ١٨ نوفمبر ٩٢٥

الامير ميشيل لطف الله

رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطيني — القاهرة

يبرح المسيو دى جوفنيل مرسيليا فى ٢٤ نوفمبر الى سورية ويعرج في طريقه على مصر وقد طلب أن يقابل أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني وأعضاء حزب الشعب وغيرهم لكي يباحثهم فى المسألة السورية . يصل نجيب افندى الارمنازى الى القاهرة في ٢٤ نوفمبر ومعه كتاب مفصل . نشير بجمع الاحزاب ووضع القرارات المناسبة

جورج لطف الله

ولما تلقت اللجنة هذا التلغراف عقدت جلسة خاصة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وبحثت في مضمونه ، وبعد معالجة المسألة من جميع وجوهها تقرر مبدئياً أن يقابله وفد من اللجنة ومن الوطنيين السوريين الذين هاجروا أخيراً من سورية أو من المقيمين في مصر . وقد استغرق البحث فى اقتراح مقابلته مناقشة طويلة لوجود كثيرين من المعارضين الذين لم يكونوا في بادىء الامر يستحسنونه وانتهت المناقشة بقبول هذا الاقتراح بالاجماع

ثم عقدت اللجنة جلسة ثانية في اليوم التالي وبحثت في المطالب التي يجب أن تطلب والاماني التي يجب أن تبسط . وبعد بحث طويل في هذا الموضوع تقرر أن يعهد الى سكرتيرية اللجنة بوضع مذكرة في هذا الصدد

وفي ٢٤ نوفمبر وصل نجيب افندي الارمنازى الى القاهرة وقدم الى اللجنة كتاب الامير جورج لطف الله . وبسط لها ما بذله هو وإخوانه من المساعى في باريس مع المسيو دى جوفنيل ومع عدد من النواب ورجال السياسة وعرض عليها خمس قواعد في تقرير العلاقات بين فرنسا وسورية اتفق مع المسيو دي جوفنيل عليها وهى :

(١) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع بطريقة الانتخاب المباشر لوضع نظام البلاد الاساسى على قاعدة السيادة القومية

(٢) تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق يعقد بينهما ويكون محققاً لمطالب سورية منطبقاً على كرامتها

(٣) يفصل في مسألة الوحدة السورية في المستقبل بين أولى الشان أنفسهم

(٤) تنشأ ادارة وطنية موقتة حائزة على ثقة البلاد

(٥) يعلن عفو عام بدون استثناء ، أما الحق المدنى فانه يبقي لاهله

القضية السورية في فرنسة

ثم قدم نجيب افندي الارمنازي تقريراً للجنة عن الاعمال التي قام بها في هذا السبيل في باريس جاء فيه ما يأتي :

الى حضرة رئيس اللجنة التنفيذية وحضرات اعضائها المحترمين

رأيت من المحتم عليّ بعد عودتي الى فرنسا منذ نحو شهرين ان أبذل ما استطيع بذله من المجهودات في سبيل خدمة القضية السورية طوراً منفرداً وطوراً بالاشتراك مع فريق من السوريين الوطنيين واني أبسط لكم في هذا التقرير جملة هذه المساعي وحالة القضية السورية في تلك البلاد

كانت مساعينا ذات وجهين أما الوجه الاول فهو كناية عن بث الدعاية ومفاوضة رجال البرلمان، وأما الوجه الثاني فهو مفاوضة السياسيين الذين لهم صلة مباشرة بالقضية السورية وصفة رسمية تخولهم البحث فيها

هذا وقد كانت مساعي بث الدعاية ممهدة السبيل لدى أحزاب اليمين بسبب حقدهم على الجنرال ساراي وبغضهم إياه . غير أن هذه الاحزاب لم تتحول عن خطتها في بسط السلطان فالفائدة منها مقتصرة على استنكار عمل شخص معين . وتأييدها للقضية السورية هو تأييد زائل لا بقاء له

وكانت أحزاب الشمال على ثلاثة أقسام فالراديكاليون الاشتراكيون الذين ينتمي اليهم هريو والجمهوريون الاشتراكيون الذين ينتمي اليهم بريان وبانليفه والراديكاليون الذين ينتمي اليهم لوشور، لهم سياسة استعمار عامة لا تختلف عن سياسة أحزاب اليمين من حيث الغاية . وهذه

الاحزاب هي القابضة على زمام الامر في فرنسا منذ سقوط مليران وبوانكاره . وكان فريق من أعضائها مثل شايدلين مثلا يميل الى تأييد قضيتنا حتى أنه القى سؤالا على بانليفه أشار فيه الى التخلي عن الانتداب في سورية . ولكنها على كل حال في جملتها كانت تعطف عطفاً شخصياً على الجنرال ساراى وتألم لما أصابه من الاخفاق .

أما الاشتراكيون فعلى ميل فريق منهم الى ساراى وعلى مجاراة فريق آخر منهم للحكومة ومصانعتهم إياها فانهم في مجموعتهم خصوم للاستعمار وبسط السلطان وقد استنكروا أعمال الحكومة علناً في مجمع عقدوه وكنا في ذلك المجمع ففاوضنا زعيمهم المسيو بلوم وسواه من الزعماء هنيهة فقر رأيهم على ان يجمعوا لنا أعضاء مجلس النواب الاشتراكيين بأسرهم اجتماعا خاصاً فى مجلس النواب لنفضى اليهم بآرائنا ولكن في الميعاد المضروب لهذا الاجتماع كانت الازمة الوزارية مستحكمة الحلقات في فرنسا فلم يتيسر لهم ذلك، فذهبت مع أحد رفاقي في ذلك اليوم الى مجلس النواب وذكرنا المسيو بلوم فاعتذر لنا بسبب الازمة السياسية وجاءنا المسيو موته ففاوضنا بالنيابة عن الاشتراكيين أما المسيو موته فهو من كبار الاعضاء النافذى الكلمة في الاشتراكيين وله صلات وثيقة بالحكومة ولاسيما بالمسيو هريو لانه مندوب ليون (وهو الذى تولى الدفاع عن كايو فى قضيته المشهورة) حيث كان التعاون بين الراديكاليين والاشتراكيين فى الانتخابات ظاهراً في أجلى مظاهره

والحزب الاشتراكي يعتمد عليه في القضية السورية كما ذكر لنا أحد

رجال هذا الحزب . وكانت جرت بينه وبين الامير شكيب ارسلان مفاوضات كتابية في السنة الفائتة . وقد تلقيت من الامير برقية يدعوني بها أن أفاوض هذا النائب الاشتراكي . فلذلك كان انتخاب الاشتراكيين له حسن الوقع لدي .فقاوضناه ملياً في الموضوع وقال لنا بصراحة أنه يرى رأياً لا يعدل عنه أبداً وهو وجوب جلاء فرنسا عن سورية مهما كانت عواقب هذا الجلاء سواء كان السوريون أكفاء لحكم أنفسهم أم لم يكونوا وسواء قتل بعضهم بعضاً أم لم يقتل فليس من شأن فرنسا التعرض لذلك. وهنا بينت له بايجاز خطأ مذهب القائلين بعجز السوريين عن حكم أنفسهم وانهم يتناحرون في ما اذا أبقوا وحدهم . وقلت له اننا وان كنا متفقين على جلاء فرنسا السريع الا أنه ينبغي أن نتخذ الوسائل اللازمة لذلك وان نبحث عن طريقة الحل للمشكلة الحاضرة ونحول دون سيل الدماء وتخريب البلاد . ورأيي في هـذا الموضوع هو أن تدخل الحكومة في مفاوضات مع زعماء الثائرين وزعماء الوطنيين السوريين . فقـال لى ان الحكومة والجنرال ساراي كليهما يرغبان فى ذلك كل الرغبة . واذا كنا نستطيع أن نقدم اليه أناساً يحق لهم الكلام باسم سورية وابدينا له المقترحات التى نقترحها للوصول الى توطيد السلام وحقن الدماء فانه سيكون الوسيط العامل للوصول الى هذه الغاية

ثم خرجنا من عنده على أن نعود اليه مرة ثانية وكتبنا مقترحاتنا باسم لجنة ألفناها في باريس سميناها لجنة العصبة الوطنية غير اننا لم نواصل المساعي فى هذا السبيل

وأما القسم الثالث من الاحزاب الشمالية وهو الحزب الشيوعى الذي ليس له صلة بمجموعة الشماليين فان مطالبه الجلاء السريع عن سورية . وقد قال لى أحد النواب المطلعين أن في مجلس النواب الفرنسى أغلبية تميل الى الجلاء عن سورية اذا لم يستطع أحد أن يحملها على العدول عن هذا الرأى بالاساليب التى تستعملها عادة لحمل المجلس على قبول آرائها .

وكان قد جاء الملك فيصل في هذا الحين وجرت بينه وبين الحكومة الفرنسية مفاوضات مختلفة . والذي اطلعت عليه من أنباء هذه المفاوضات ان الملك فيصل لم يقترح اختيار أحد اخوته ليعتلى عرش سورية ولكن مساعيه كانت مقتصرة على تمهيد السبيل للمفاوضات بين الحكومة الفرنسية والزعماء السوريين .

ثم قال الارمنازى في تقريره : كانت المساعي السياسية في نفس الزمن بينى وبين الامير شكيب من جانب وبينى وبين النائب المسيو اوغست برونه (الذى قدم في السنة الماضية الى سورية بمهمة سياسية) مفاوضات مختلفة وكانت غايتى من ذلك الوصول الى مفاوضات شبه رسمية بين من يمثل الحكومة الفرنسية وبين زعماء الوطنيين أو من ينوب عنهم .

وقد أحب المسيو برونه أن يبذل مجهوداته في سبيل هذه الغاية وكتب لوزارة الخارجية كتاباً في هذا الموضوع . وقد جاءت الازمة الوزارية في ذلك الحين عقبة في سبيل تحقيق العمل الذى كنا نسعى وراءه .

إلا أنه بعد تأليف الوزارة واختيار المسيو دى جوفنيل وافتنى منه برقية يضرب لي فيها ميعاداً فذهبت لمقابلته وذهبنا بعد ذلك معاً للاجتماع بالمسيو دى جوفنيل، فقاوضتهما ملياً فى طريقة الوصول الى الغاية وذكرت لهما اننا السوريين اليوم حاقدون بسبب ماجرته أيدى الخراب والدمار في بلادنا ولكن هذا الحقد يمكن أن يزول اذا وصلنا الى اتفاق وتفاهم . فينبغي مواجهة الموقف بجرأة . وكانا يذكران لى أن الانتداب اذا طبق على قواعده الحقيقية فانه يحقق مطالبنا وآمالنا . فقلت لهما ان السنين السبع الماضية كانت كافية بما جرته على البلاد من المصائب أن تحمل أبناءها على استنكار الانتداب . غير أنه من الممكن التأليف بين مرامي السوريين ومرامي الفرنساويين اذا حسنت النية ومن الممكن أيضاً اتخاذ قاعدة التحالف للوصول الى هذه الغاية

وبعد أخذ ورد فى هذا الموضوع سألنى المسيو دى جوفنيل عن الطريقة التي أرى فيها الفائدة المطلوبة لحل القضية فقلت له :هنالك ثلاث طرق : الطريقة الاولى أن تصدر الحكومة الفرنسية من لدنها تصريحاً يطابق آمال السوريين ورغائبهم . والطريقة الثانية أن تدخل فى مفاوضات مع الزعماء السوريين . والطريقة الثالثة أن تنتخب البلاد جمعية تأسيسية فتفاوض الحكومة الفرنسية من تنتخبه الجمعية .

فوقع اختيار المسيو دى جوفنيل على الطريقة الثانية وقد ذكرنا حينئذ بين الزعماء الوطنيين الدكتور شهبندر والامير شكيب أرسلان . أما عن الدكتور شهبندر فقال لى انه سيلقى الى مراسل الاهرام حديثاً

يتعرض فيه بشأنه وأما الامير شكيب ارسلان فاذا كان يحب مفاوضته فما عليه إلا أن يأتي الى باريس . فسلمته برقيـة منه يذكر فيها ان لديه تفويضاً تاماً ولكنه لا يأتي الى باريس ، فبحثنا في طريقة الحل .

وقد رأيت من المسيو دى جوفنيل رغبـة فى ذلك فقلت له انى أذهب الى لوزان وأخاطب الامير شكيب وأتفق معه على الخطة التي ينبغي سلوكها ، فسافرت الى لوزان في اليوم نفسه ، ولكنني وجدت الامير شكيب قد غادر المدينة ، فكتبت اليه كتاباً مفصـلا عن الموقف وعدت أدراجي الى باريس فذكرت للمسيو دى جوفنيـل ان الامير شكيب برح لوزان

وتباحثنا مرة أخرى في القضـية السورية وطريقة الوصول الى تحقيق مطالب السوريين. وقلت له انه ينبغي الغاء الانتداب قبل كل شيء فأنكر عليّ ذلك ، وفهمت من أسلوب جوابه ظنه أن بيني وبين الامير شكيب تواطؤاً على خطة معينة فيها شيء من الدسائس ، وقال لى المسيو دى جوفنيل : ان كلامك اليوم يختلف عن كلامك قبل يومين . فقلت له : لم يختلف قط . ورجعنا نتفاهم فذكرت له ان طريقة الاتفاق فيها مرضاة للسـوريين ، وأخذنا نبحث عن الصيغ والاساليب المحددة التي يمكننا أن نستعين بها لتمهيد السبيل لمفاوضات مقبلة فاتفقنـا على قواعد تتعلق بالجمعية التأسيسـية والاتفاق والعفو العام وأبقينا للبحث مسألة ادارة موقتة ترضي الوطنيين ومسألة الوحدة السورية التي لم نستطع الاتفاق عليها . وكان همي في الموضوع يتعلق في بلاد العلويين خاصة

وعدت الى المسيو دى جوفنيل في اليوم التالى مسجلا المواد التى استطعنا أن نتفاهم عليها في خمس قواعد قدمتها للجنة . فقال لي انها تتفق مع الخطة التى يريد سلوكها ولم يوافق على تحديد مدة شهر بعد انقطاع الخصومات لانه اعتبرها غير كافية ، فلم أتمسك بالمدة لان القاعدة عند قبول المبدأ وكان قد سلم بذلك قبل يوم . وبحثنا قليلا فى مسألة الانتخاب العام المباشر ، وهنا تكلمنا عن الاحزاب ولاسيما حزب الاتحاد السوري والمؤتمر السوري الفلسطيني وحزب الشعب وحزب الاستقلال العربى وبينت خطأ رأى القائلين في ان بعض هذه الاحزاب يتأثر بآراء بريطانية ، فوافقنى على هذا الرأى . وعدنا الى البحث في القواعد التى اتفقنا عليها ومسألة مقابلة الزعماء السوريين في القاهرة . واتفقنا على تبليغ الزعماء الوطنيين تلك القواعد التى يمكن اتخاذها أساساً صالحاً للتفاهم

وكان حضرة الامير جورج لطف الله قد قابله في اليوم نفسه وفاوضه ملياً في القضية فاتفقت مع الامير جورج على انه اذا أعطانا كتاباً خاصاً في شان مقابلة الزعماء السوريين والمفاوضة معهم قدمت مصر وباحثت الزعماء في هذه القضية . وقد تم ذلك فاخذنا منه الكتاب وأرسل الامير جورج برقية اطلعت عليها وتقرر سفري الى مصر

وبينا كنت على أهبة السفر تلقيت برقية من الامير شكيب ارسلان من برلين يذكر لى فيها أنه يأتى الى باريس اذا تلقى برقية مباشرة من المسيو دي جوفنيل يدعوه فيها الى مقابلته . فعدت فى غداة ذلك اليوم الى لقاء المسيو دي جوفنيل وأبلغته البرقية وبعد تردد قليل أرسل برقية

الى الامير شكيب يذكر له فيها أنه سيكون مسروراً بلقائه اذا جاء يوم السبت . لانه كان يريد أن يسافر الى لندن . ثم ارسلت برقية مني الى الامير شكيب أذكر له فيها ذلك فجاءني منه جواب يعين ميعاد قدومه . ففضلت البقاء في باريس وعدلت عن السفر الى مصر إلا أن فريقاً من كبار الوطنيين السوريين كانوا يفضلون قدومي الى مصر لاكون على صلة بالزعماء فيها قبل قدوم المسيو دى جوفنيل بأيام ، وقد علمت بعد ذلك من هؤلاء الوطنيين أن المسيو دى جوفنيل يرى مثل ذلك الرأى فسافرت من باريس مسرعا وأنا غير قاطع في أي الخطتين أنفع . وتركت للامير شكيب كتاباً بينت له فيه الموقف بتفاصيله . ثم قدم بعد ذلك الامير شكيب باريس وفاوض المسيو دى جوفنيل ملياً وقدم له مقترحات يعتقد أنها تؤدى الى الغاية المطلوبة

مفاوضات الامير شكيب ارسلان

أما المقترحات التي قدمها الامير شكيب ارسلان الى المسيو دي جوفنيل فتتلخص في المطالب الآتية : —

(١) يطلب السوريون قبل كل شيء استقلالهم التام الكامل شأن جميع البلدان المتمدنة الاخرى . ويطلبون أيضاً أن يتمتعوا تمتعاً تاماً بسيادتهم القومية فهم يريدون إذن أن يدخلوا في جمعية الامم أي أنهم يريدون أن يتمتعوا بجميع ما يترتب على الاستقلال الشرعى والفعلى

(٢) لما كان اخواننا في لبنان يريدون أن تكون لهم دولة خاصة

فاننا نطلب هذه المطالب للبنان ولسورية على أن يكون لسكان مقاطعات صيدا وصور ومرجعيون والبقاع وراشيا وحاصبيا وبعلبك وطرابلس حق اختيار الدولة التي يريدون أن يتبعوها وذلك باجراء استفتاء عام للالتحاق بسورية أو بلبنان

(٣) تضم بلاد العلويين الى سورية

(٤) من النتائج التي تترتب على الاستقلال أن يكون لسورية وللبنان الحق فى التمثيل السياسي في الخارج

(٥) تعقد محالفة بين فرنسا وسورية لمدة ثلاثين سنة

(٦) رغبة في الاعتراف بالضحايا التى بذلتها فرنسا في سورية ولبنان يعترف موكلو الشعب السورى واللبنانى بعدد من المزايا الاقتصادية التى تلخص في ما يأتى : (وهنا ذكر الامير هذه المزايا وهى تتعلق بعقد القروض وبتدريب الجيش السورى وبايجاد قاعدة بحرية لفرنسا في سواحل سورية وبالدفاع عن سورية على قاعدة التبادل)

وقد تلقت اللجنة كتاباً مفصلا من الامير شكيب ارسلان عن محادثاته مع المسيو دي جوفنيل ننشر بعضه في ما يلى :

الى اللجنة التنفيذية للمؤتمر
السورى الفلسطينى

إخوانى المحترمين

منذ مدة براسلني بعض أولادنا الشبان السوريين الناهضين المقيمين

بباريز في الحضور الى هذه العاصمة للمذاكرة مع بعض رجال الحكومة الفرنسوية في المشكلة السورية وانا أجاوبهم انني لا أجيء الى باريز الا بعد الاتفاق التام على مطالبنا الوطنية

ولا بد أن يكون الاخ الوطني المجاهد نجيب افندي الارمنازي الذي سافر الى مصر قد أخبركم بما جرى وبالاختصار قد ألح عليَّ كثيراً بالحضور لا سيما بعد مواجهته للمسيو دي جوفنيل المفوض السامي الجديد فلم أرض باجابة الدعوة إلا اذا جاءت اليَّ رأساً في برقية من المسيو جوفنيل وهكذا كان وبناء عليه حضرت الى باريز وقابلت المشار اليه مقابلة طويلة أمس وقدمت له لائحة بافكاري

أما وقع المذكرة عند المسيو جوفنيل فأذكره لكم لتعلموا امكان اللين ومكان الشدة وتعرفوا محل الاصرار ومحل الاسترسال وبالاجمال أقول لكم انه عند ماقرأ المذكرة ظهر الارتياح على وجهه كأنه رأى منافذ للاتفاق لم تكن تأتي على باله وقد صرح بسروره بمقابلتي ليس فقط في وجهي وشكر لي مجيئي من برلين بل التقى مع أحد النبهاء الوجهاء ذلك المساء وأبدى له سروره بمواجهتي إياه

إذن هذه المطالب في الحقيقة هي مقبولة لانه لو لم يكن رآها مقبولة لما كان ظهر التهلل على وجه الرجل ولا كان صرح بأنه سر من هذه المفاوضة

نعم انه قال بعد مطالعتها هذه تصلح للمستقبل وأنت تدري انه لابد من قطع المراحل فقلت له كلا قد انتهينا من قضية قطع المراحل ولم

يبق أحد عنـدنا يؤمن بالمراحل فالاحسن أن ننهى كل شيء من الآن ولاندع للمطاولة سبيلا

عند ذلك قال : إلا أنني لاأقدر أن أجبر بلادالعلويين على الالتحاق بسورية

فقلت له هذه النقطة لاتعرقل سير الاتفاق وفيما بعد نجعل لها وجهاً ثم قلت له : أنا لا أعارض في اجراء الاقتراع فيها والعمل بقول الاكثرية في الالتحاق بسورية وعدمه نظير ماطلبت لصيدا وصور ومرجعيون وطرابلس وحاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع . غاية ماهنالك أردت أن لايكون في سورية اكثر من حكومتين الحكومة السورية والحكومة اللبنانية لان تعدد الحكومات فى بلادنا وصل الى درجة الهزؤ فلايجوز أن يكون فى سورية اكثر من دولتين

فعدم اعتراضه بالتعيين إلا على نقطة الحاق بلادالعلويين برهان على أن سائر المطالب وجدت مقبولة عنده وأنه زعم كونها تقتضى المراحل السياسية حتى لا يظهر القبول اول وهلة

ثم قال انه يستصعب الامضاء على هـذا الاتفاق منذ الآن لكونه يريد الذهاب الى سورية والوقوف على الآراءوالافكار ومعرفة الاحوال وكذلك سيشافه في الموضوع السوريين الذين بمصر

فقلت له أنا نفسي لاأتقاضى بت الاتفـاق معى في باريز فان هذا لايجوز فلابد له من أن يسـأل الآخرين لاسيما اللجنة التنفيذية التى تمثل اكثر الاحزاب الاستقلالية وغيرها من الوجهاء والنبهاء وبعد ذلك

يقابل بين ماقرأه من كلامي وما سيسمعه من الآخرين ويرى هل أنا مبالغ في المطالب أم معتدل فلعله بعد مشاهدة غيري يراني معتدلا

ان المسيو دى جوفنيل كرر عليّ انه لابد له من أخذ آراء وجوه البلاد ومفكريها وقد كررت عليه واطلت -- لان الجلسة استمرت ساعة وربع ساعة - بأنه لايمكن أخذه الآراء الحقيقية الا من السوريين الخارجين عن البلاد والمقيمين بعيداً عن الضغط العسكري وان اكثر من سيسألهم في وسط البلاد لايجسرون ان يجهروا له بالحقيقة خوفاً من أن يعرفوا بكونهم من حزب الاستقلال أو أنصار الثورة وانهم يخشون أن تنتقم السلطة الافرنسية منهم فهذا الذي يحملني على تحذيره من هذا الاستفتاء الذي لايأخذ منه اجوبة مطابقة لما في نفوس الناس أما النبهاء من السوريين المقيمين بمصر وفلسطين والقائمون بالثورة فعلا فهؤلاء يجهرون بحقيقة رغائب السوريين ، ثم حذرته كثيراً من اخذ آراء المأمورين والاعوان الذين زينوا للفرنسيس الى هذه الساعة جميع ماعملوه وكانوا يموهون عليهم الحقيقة وكلما وقعت حادثة هي مظهر من مظاهر الحركة الوطنية قلبوا حقيقتها وهونوا خطبها وأشاروا بآراء ملخصها استعمال الشدة والقسوة ممـا يسمونه (حزماً) وهكذا بحيث خدعوا الأمة الفرنسوية وحملوها كل هذه الخسائر لمجرد حبهم الزلفى والمداهنة وتمسكهم بالوظائف والارباح التى يرجونها من خدمة السلطة المحتلة ولقد ثبت كذب هذه الطبقة وخداعها وعدم مبالاتها إلا بمنافعها الخسيسة بشبوب هذه الثورة التي صرحت عن زبد المطالب السورية ، فبعد ثبوت

خيانة هؤلاء لوطنهم ولفرنسا معاً لايعقل ان حكيما عاقلا عالى الدرجة في فرنسا كالمسيو جوفنيل يستشيرهم في مصير سورية . هؤلاء لاجل تغطية غشهم الماضى وإثبات صداقتهم لفرنسا لايكون لهم جواب سوى ان قمع الثورة حصل فيه خطأ وخلل و لكنه اذا جرى بطريقة مرتبة ومع الحزم والشدة وارهاف الحد تنتهي الثورة بأسرع ما يمكن

نعم افهمته كل هذا فارجو من اللجنة أن تطيل معه الكلام في هذا الموضوع لانى أخشى كثيراً من تأثير هؤلاء الاسافل فيه واقناعه بأن شيئاً من الحرية المقيدة يكفى واذا لم يقتنع السوريون الثائرون بهذا القدر فان قليلا من (الحزم) ينهى الثورة وانى على يقين بانه سيسمع هذه النغمة كثيراً لا سيما في بيروت وسيسمعها أيضاً من جماعة الوظائف في الشام وحلب وغيرهما ولا يخفى ان الكلام اذا تكرر من جهات عديدة أثّر في السامع فانتم أوفوا هذا الموضوع حقه واتخذوا الاحتياطات لسد الطرق على هؤلاء المهونين الذين أخشى ان يفسدوا افكار المسيو جوفنيل كما أفسدوا أفكار من قبله . وسيسمع من هذه النغمة في مصر أيضاً فحذروه منها .

إن المسيو جوفنيل ذكر من جملة اعتراضاته انه لا يقدر أن يمضى اتفاقا إلا مع حكومة شرعية قانونية تمثل سورية فكان جوابى ان هذا لا ينبغي أن يكون شرطا فانكلترا سبقت لها عهود مع جمعيات عربية وفي أثناء الحرب العامة عقد الحلفاء عهوداً مع ثوار من التشيك وغيرهم ممن ارادوا الانفصال عن النمسا والمجر الخ . فلم يكن يقنع بهذا وان كان

يحير في الجواب . فقلت له عندئذ :

« إذن نعمل هكذا تجيبون الى هـذه المطالب التى يكون الاتفاق عليها بيننا وبينكم ثم تبلغون جمعية الامم هذا الاتفاق رسما وتعلنونه في الجرائد وذلك حتي يوقن به الشعب السورى الذي فقد كل ثقة بكم وبالانكليز – وهذا كررته عليه — ثم تأذنون لجميع الوطنيين المحكوم عليهم والمنفيين والمقيمين خارجا عن البلاد أن يعودوا ، ويباشر حينئذ بانتخاب جمعية تأسيسية وتشكيل حكومة موقتـة الى أن يكون قد تم تشكيل الحكومة الاساسية الجديدة المستقلة

فهذا الرأى أخـذه بعين الاعتبار لكنه قال : أو َ ترى أنكم أنتم قادرون على اطفاء الثورة بمجرد هذا العمل ؟

فقلت له: أما الدروز فاذا تقررت هذه المطالب وأبلغتم مجلس عصبة الامم قبولكم إياها واعلنتم بها البلاد فانى منـذ الآن آخذ سكوتهم على عهدتي لكننى لا أريد وأنت تحكم بانصافك أنه لا يمكنني أن أسكتهم إلا بالاتفاق مع أبناء وطنهم من مسلمين ومسيحيين لهذا تجب مفاوضة زعماء الفريقين حتى يكون عملنا متحداً وفي آن واحد . فقال : واذا بقيت بعد ذلك عصابات تعيث وتنهب؟ فقلت له: اذا فرض وقوع ذلك يومئذ تكون الكتلة الوطنية ضدها بالاتفاق مع الفرنسيين

قال فى آخر الحديث : إذن ترى وجوب تشكيل حكومة موقتة فى البداية قلت له لابد من ذلك . قال إذن لنبدأ بمعاونة موقتة وأشار الى ذهابى الى سورية . فقلت له بعد أن تمر بمصر وتستشير اللجنة التنفيذية

وسائر المفكرين وكذلك من منهم بفلسطين وقد يوجد في البلاد نفسها من يجهر بالحقيقة لكن عددهم قليل فاذا أنت وافقت بعد ذلك على اقتراحاتنا وأعلنتم البلاد رسمياً رضاكم وأبلغتم مجلس العصبة انكم موافقون متفقون معنا فيها وستعطون البلاد استقلالها على هذا الوجه وستطلبون دخولنا في جمعية الامم عند ذلك اذا كنت ترى احتياجاً الى سعي هذا الرجل الضعيف الذي يكالمك الآن فانى حاضر ان أذهب الى البلاد واشتغل وان كنت لا أطمع في منصب ولا في شيء شخصي أبداً»

ثم أنبه فكركم الى قضية أخرى وهي أنه فى كل هـذا الحديث لم يتكلم بكلمة واحـدة عن مصير لبنان الاصلي فكأنه يريد أن يقول هذه مسألة تخصنا نحن مع الموارنة

ثم في أثناء كلامى معه مالفظت كلمة واحدة تشعر بانذار ولا اظهار قوة بل مآل كلامى له اننا لا ندعى أن عندنا قوة نقاوم بها فرنسا ونعلم أن فرنسا قد تتغلب علينا فهذا لا يجهله منا أحد ولكنك تعلم أن الشعوب في مسائل الاستقلال لا تزن قواها ولا ترى سوى الحق فيها دون القوة فلهذا كوننا أضعف جداً من فرنسا لا يحدث عندنا أدنى فتور ولا تنتهى الخسائر منا ومنكم في المال والرجال أبداً فلا أفهم أي لذة ولا أى فائدة لفرنسا في ان تقتل منا ومن رجالها وتخسر من مالنا ومالها. فقال أؤكد لك اننا لا نجد فى ذلك أدنى لذة ولا مصلحة

هذا ما لزم والله المسدد والموفق فلا تدعوا جوفنيل يمر بمصر دون أن تقابلوه طويلا ملياً والسلام عليكم . «شكيب ارسلان»

كتاب الامير جورج لطف الله

أما الكتاب الذى جاء من الامير جورج لطف الله فهذه بعض فقراته : —

أولاً — أقدم لكم صديقى نجيب افندي الارمنازي المعروف لكم باخلاصه لبلاده وذكائه ونشاطه المعروفين لكل من عرفه. حضرته مطلع على كل شيء تقريباً ويمكنه ان يطلعكم على كل ما يعرف وما أجرى حتي تكونوا على بينة في السعى لصالح البلاد

ثانياً — تقابلت هنا مع نجيب افندى الارمنازى فاعجبت به واتفقنا على خدمة بلادنا بالطرق الممكنة هنا وكل منا قام بالواجب الذي عليه ومن ضمن هذا الواجب قابل كل منا على حدة المسيو دى جوفنيل المندوب السامي الجديد لسوريا ففهمنا منه انه يرغب في الاتفاق مع اهالى سوريا وطلب منا كلا على حدة ان نخابر من يلزم لكي يقابلوه فى مصر أو الاسكندرية فكان فكرنا نحن الاثنين ان الاوفق ان يكلفنا جنابه بذلك خطياً وقابله السيد الارمنازى وعرض عليه فكري فقبل حضرته وكتب الكتاب الذي تجدونه طيه وعند وصول هذا الكتاب اليّ كتبت التلغراف الذي أرسلته لكم بتاريخ ١٨ نوفمبر (تقدم نص هذا التلغراف)

وقبل ان أرسل التلغراف المذكور اطلعت عليه المسيودى جوفنيل فوافق عليه وارسلته اليكم فعسى ان يكون قد وصل

ثالثاً — تعلمون حق العلم ان لا صفة لى تخولني حق التكلم باسم

سوريا ولكن نظراً لما أظهرتموه لي انتم وحزبكم من الوداد لعلمكم باخلاصي المجرد عن كل غاية تجاسرت حبا ببلادنا ان اقبل أن اكون واسطة بينكم انتم وحزبكم وبين المندوب السامي الافرنسي وهذا فقد ينتج من هذه المقابلة اذا كانت منظمة فوائد عظيمة للبلاد

رابعاً — يظهر من أبحاث المسيو دي جوفنيل الخاصة انه يرغب في أن يقسم البلاد الى قسمين : سوريا الداخلية وسوريا الساحلية ويكون كل قسم مستقلا عن الآخر وهو لايريد أن يكون ملك في البلاد بل أن تكون فيها جمهورية مستقلة وأن يسن قانون موقت تسري عليه البلاد الى أن يستتب الأمن ثم يجري انتخاب عام والنواب يقررون مافيه الصالح لبلادهم . وهو يقول انه يرغب في أن يوصل البلاد الى الاستقلال

« جورج لطف الله »

***

فمن هذا الكتاب ومن فحوى التقارير التي تقدمت يظهر جلياً ان المسيو دى جوفنيل جاء الى سورية ببرنامج صريح يريد تطبيقه وليست الاستشارات التى أراد أن يجريها إلا من قبيل جس النبض فى كل مكان لكى يعرف مواطن المعارضة من القوة ولكن الدعاية التى تقدمته كانت ترمي إلى حمل الناس على الاعتقاد بأنه قادم لدرس مطالب البلاد وللسعي الى الاتفاق وتلافي جميع السيئات الماضية فكانت هذه الدعاية خطراً على روح المقاومة في البلاد وذراً للرماد في العيون واضعافا لقوة الرأي العام الثائرة

المفاوضات فى مصر

رأت اللجنة أن تضع نصب عينيها ، بعد أن علمت بما كان فى باريس ، غايتين رئيسيتين : الاولى أن تقف من المسيو دي جوفنيل نفسه على حقيقة خطته اذا كان قادماً بخطة معينة لكى ترى اذا كان من الممكن إيجاد قواعد عامة للاتفاق وحل المشاكل الحاضرة ، والثانية أن تبسط هذه الخطة وتذيعها ليقف عليها اهالى البلاد ويعرفوها ويذيعوها كما هى مجردة عن طلاء الدعاية فان كانت مطابقة لمطالب البلاد فذلك غاية ما يرام وإن لم تكن مطابقة ولا قابلة للتعديل عرفها أهل البلاد فى الوقت المناسب . أما اذا لم يكن قادماً بخطة معينة فان المباحثات معه لا بد أن تظهر ذلك فيكون للجنة ما تستطيع أن تقوله لاهالى البلاد في الوقت اللازم . وهذه هي الغاية الثانية التي وضعتها أمامها

وفد اللجنة التنفيذية

يقابل المسيو دي جوفنيل

ففي يوم ٣٠ نوفمبر الساعة التاسعة صباحاً ذهب وفد يمثل اللجنة التنفيذية ويضم عدداً من وجهاء البلاد ومفكريها المنتسبين الى أحزاب

مختلفة وقابل المسيو دي جوفنيل في فندق كونتننتال في القاهرة وحادثه ساعة وعشرين دقيقة قدم له في خلال ذلك مذكرة مذيلة بالقواعد التى يقترحها اساساً لحل المشاكل الحاضرة في سورية ، وسأله الوفد ان يدخل معه في المناقشة على أساس هذه المذكرة، فقرأها المسيو دي جوفنيل حتى أتى على آخرها وقال انها تنطبق على مبادىء الثورة الفرنسوية ولكنه تجنب المناقشة فيها واكتفى بأبحاث عامة عن المسألة السورية .

ولما طلب منه الوفد تصريحاً عن خطته قال انه يحفظ ذلك الى مابعد وصوله الى سورية وانه يكتفى الآن بأن يسمع آراء السوريين . وهذا نص المذكرة :

مذكرة الوفد

ليست الحركة المنتشرة الآن في سورية سوى مظهر جديد من مظاهر العقيدة الوطنية العامة القائمة على مبدأ الجامعة العربية والاستقلال الضامن للكيان القومى بجميع مظاهره شأن كل امة كاملة الخصائص ويكفى ان نلقي نظرة سريعة واحدة على تاريخ هذه الحركة الحديث لكى تتبين لنا القواعد العمومية التى يمكن ان يبنى عليها حل مرض للمشاكل الناشبة الآن

ليس التنازع الذي كان موجوداً بين العنصرين العربى والتركى في السلطنة العثمانية بخاف على من له إلمام بتاريخ تركيا الدستورى الحديث فقد اصطدم مبدأ القوميـة التركية الذي نشره رجال تركيا الفتاة بعد

اعلان الدستور العثمانى بمبدأ القومية العربية والمطالبة بنظام خاص لبلاد العرب الخاضعة للتاج العثماني على الرغم مما كان للعرب من المساواة التامة مع الترك امام القانون من جميع الوجوه . وكان من جراء ذلك ان الجمعيات العربية عقدت مؤتمرها المشهور في باريس سنة ١٩١٣ للتوسع في تنظيم الحركة العربيـة ووضع المسألة العربية بين امهات المسائل التى تقتضى الحل في تركيا . فشعر الترك بخطر الموقف وحاولوا تلافي الحالة بالتساهل مع العرب والاعتراف لهم ببعض ما كانوا يطلبونه فأصدروا ارادة سنية باجابة بعض تلك المطالب ولكن العرب لم يرضوا عنها . لذلك كان هم الترك أن يغتنموا فرصة الاحكام العرفية في اثناء الحرب الكبرى للقضاء على المسألة العربية فساقوا زعماء الحركة الى مجلس عرفي في عاليه (لبنان) وحكموا بالاعدام على العدد الاعظم من كبرائهم ونفذوا الحـكم في ساحتى بيروت ودمشق العموميتـين المعروفة كل منهما الآن باسم ساحة الشهداء ولكن العرب وفى مقدمتهم السوريون لم تفتر عزائمهم ولما يئسوا من الترك صاروا مستعدين لاستمالة الحلفاء اليهم والى مساعدتهم على دولتهم توسلاً لاستقلالهم ، فلما نالوا من الحلفاء عامة ومن انكلترا وفرنسا خاصة وعوداً عديدة باستقلالهم حمل ذلك ألوفاً منهم على التطوع فى جيوش الحلفاء وثار الحجاز بأجمعه على السلطنة العثمانية وتألف جيش عربى خاص مؤلف من جميع الولايات العربية لمقاتلة الترك وانتهى الامر بفوز الحلفاء ، وشهد اللورد اللنبي نفسه في أحد تقاريره بالفضـل العظيم الذى كان للحملة العربية في انتصاراته في فلسطين ضد الترك

ولكن الغرض الاساسى الذى تكبد من أجله السوريون خاصة والعرب عامة جميع هذه الضحايا لم يتحقق منه شيء وقد كانوا يعلقون آمالا كبيرة على مبدأ حق المصير الى أن جاءت اللجنة الاميركانية الى سورية ووقفت على آراء الاهالي في مصيرهم. ثم سافر الامير فيصل الذى كان يحكم المنطقة الداخلية في سورية باسم القائد البريطانى العام الى اوروبا ووصل الى تفاهم مع وزارة الخارجية الفرنساوية لتنظيم دولة سورية وتعيين علاقات فرنسا بها. وعاد آملا أن يحمل أهالى البلاد على قبول هذا الاتفاق ولكن لم يكد هذا الاتفاق يعرف حتى ثارت عليه ثائرة الاحزاب واجتمع مؤتمر سوري نادى باستقلال البلاد التام ووضع دستوراً لها وأقام حكومة ديموقراطية بادرت في الحال الى تنظيم الادارة وعاشت خمسة أشهر برهنت فى خلالها على ماقامت به من تنظيم فروع الادارة واقرار الأمن ووضع أساسات الرقى العلمي والاقتصادي، على ان السوريين لايقلون كفاءة عن كثير من الامم المستقلة في اوروبا نفسها

ولكن السلطة الفرنساوية لم تمهل هذه الحركة، فجهز الجنرال غورو حملة عسكرية اقتحم بها دمشق والمدن الداخلية الاخرى واحتل البلاد والغى استقلالها وجيشها الفتي وبادر الى وضع أسس جديدة للادارة برأيه الشخصى. ولكن الحركة الوطنية لم تسكت بل ظلت مستمرة في الشمال بقيادة ابراهيم هنانو بك أحد الزعماء الوطنيين ودامت من سنة ١٩٢٠ الى ١٩٢١ وظهرت في الوقت نفسه حركة في حوران على أثر احتلال دمشق دامت ستة اشهر وظل القتال متواصلا في بلاد العلويين من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢١

وظهرت الثورة الاولى التى قام بها سلطان باشا الاطرش في سنة ١٩٢٢ ودامت ستة أشهر وكانت الادارة الفرنساوية فى سورية فى خلال ذلك مضطربة لا تستقر على حال ففي أواخر سنة ١٩٢٠ مزق الجنرال غورو البلاد الى خمس دول لكل منها حكومتها وعلمها، وفي السنة نفسها سلخ قسم من شمالي البلاد واعطى لتركيا . مع ان الفرنساويين استلموا ذلك القسم من الانكليز وتعهدوا في المادة التاسعة من معاهدة « سايكس بيكو » ان لا تتنازل احداهما عن الاراضى الواقعة ضمن منطقتها بدون رضى الأخرى . وشعرت السلطة الفرنساوية أن هذا التمزيق ليس حلا طبيعياً فعمدت الى الجمع ما بين بعض الاحزاب التى فرقتها والفت حكومة الحلف السوري سنة ١٩٢٢ وجمعت فيه بين حكومة دمشق وحكومة حلب وحكومة بلاد العلويين . ولكنها رأت بعد ذلك مرة أخرى أن تضيق نطاق هذا الحلف ففي سنة ١٩٢٣ عدلت عن النظام القديم وفصلت بلاد العلويين عن تلك الوحدة والفت حكومة الدولة السورية من حكومتي دمشق وحلب السابقتين فقط

ولم يكن هذا الحلف أيضاً مرضياً لأحد بوجه من الوجوه فعند ماظهرت الثورة الحالية بادر زعماؤها الى اعلان مطالبهم بمنشور أذاعوه بكل مالديهم من وسائل الاذاعة وتناقلته الصحف وهو يعيد أسس الحكومة التى وضعها المؤتمر السوري في دمشق في ٨ مارس سنة ١٩٢٠ تحقيقاً لرغبات الامة بأسرها

ولابد لنا من الاعتراف بأن الظروف الحالية في سورية تتضمن

عوامل وحقائق جديدة تستحق أن توضع موضع الاعتبار ، فاذا كان يراد وضع حل للمشاكل الحاضرة يبنى على الاخلاص والرغبة الحقيقية في التفاهم فلانظن ان سورية تأبى ذلك ولكن ليس في وسع أحد فى الوقت نفسه أن يشير بأى حل يتجاهل ماضى الحركة الوطنية في سورية والدماء التي أهرقت من أجلها والجهود التى بذلت في سبيلها والضحايا العظيمة التي جاد بها أهل البلاد عن طيبة خاطر من أجل أغراض الحركة الوطنية، فالوطنية الحقيقية هى التى تحترم وطنية الآخرين كما تحترم نفسها

واذا سئلنا رأينا في هذا الحل بصفة أحزاب تعمل لتحقيق المثل الأعلى الذى تنشده البلاد لانستطيع سوى أن نبرز براجنا الاستقلالية ونطلب تحقيقها . فاذا كان يراد بالحل المطلوب إعادة السكينة الى البلاد السورية فهذا الوفد يرى انه من الممكن أن تتخذ القواعد التالية أساساً للبحث :

(١) تتألف الدولة السورية من جميع الاراضي التي وضعت تحت الانتداب الفرنساوي . وأما لبنان فيجب أن يستفتى جميع سكانه في الانضمام الى هذه الدولة او الانفصال عنها استفتاء حراً مباشراً

(٢) تؤسس حالا في البلاد حكومة وطنية موقتة حائزة على ثقة الامة تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية

(٣) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام المباشر وهذه الجمعية تقرر نظام البلاد الاساسى على مبدأ السيادة القومية في الداخل وفي الخارج

(٤) يلغى الانتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق الى مدة معينة يحافظ فيه على مبدأ السيادة القومية . ولا يعد مبرماً إلا بعد موافقة البرلمان السوري عليه

(٥) يسحب جيش الاحتلال من اراضى الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية الموقتة

(٦) تسجيل الاتفاق لدى عصبة الامم ودخول سورية في عداد أعضاء هذه العصبة

فاذا كانت الحكومة الفرنساوية تجد في هذه المبادىء العامة أساساً صالحاً للتفاهم نرى أن تصدر تصريحاً بذلك وأن تنتدب هيئة من قبلها تجتمع بهيئة تمثل القائمين بالحركة الوطنية وتضع الهيئتان بالاتفاق بينهما قواعد توقيف القتال والاساليب اللازمة لتطبيق هذه المبادىء .

مصر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥

« اللجنة التنفيذية »
« للمؤتمر السوري الفلسطيني »

بعد الاجتماع

فبازاء هذا الموقف الذي لم يسفر عن نتيجة صريحة أوعز الوفد في الحال الى أحد أعضائه أن يبقى لدى المسيو جوفنيل ويبين له عدم ارتياح الوفد الى نتيجة المحادثة فبقي لديه وأعرب له عن عدم ارتياح الوفد الى نتيجة المقابلة فأجابه المسيو دي جوفنيل مبيناً انه ينبغي السير رويداً رويداً في سبيل تخفيف المطالب وانه يريد أولا اعادة السلام الى البلاد

وهو لايعتقد ان في استطاعة الوفد أن يؤثر تأثيراً ذا شأن في هذا الموضوع، وزاد على ذلك انه مستعد للنظر في كل حل يقترح لاعادة السلام

وكان الوفد قد رغب في مقابلة المسيو دي جوفنيل مرة ثانية فلم يتيسر له ذلك لارتباطه بمواعيد أخرى فلما وصل اليه فحوى هذا الحديث أرسل اليه الكتاب الآتي مع أحد أعضائه لكي يقدمه اليه شخصياً رغبة في الوصول الى نتيجة قبل سفره :

كتاب الوفد

الى المسيو دي جوفنيل

ان شعور الوفد السوري الذي تشرف بمقابلتكم اليوم صباحاً بالواجب الملقى على عاتقه تجاه الحوادث التي صبغت ارض سورية بالدم ورغبته في وضع حد لحالة البلاد الحاضرة والوصول الى سلم دائم قائم على الثقة المشتركة والاعتراف بالمصالح المتبادلة يحملانه على أن يقترح عليكم الاقتراح التالي، وهو ان يسافر وفد من قبلنا فى الحال الى سورية للعمل على حقن الدم ولتمهيد طريق صالح للمفاوضة بين جنابكم ومندوبي زعماء الثورة .

ولكي نكفل التوفيق والنجاح لهذا المسعى يرجو منكم الوفد السوري أن تتفضلوا بابلاغه موافقتكم على المبادىء التالية وقد وردت في المذكرة التي تشرفنا برفعها اليكم وهي :

(١) تتألف الدولة السورية من جميع الاراضي التي وضعت تحت الانتداب الفرنساوي وأما لبنان فيجب أن يستفتي جميع سكانه

في الانضمام الى هذه الدولة أو الانفصال عنها استفتاء حراً مباشراً

(٢) تؤسس حالا في البلاد حكومة وطنيه موقتة حائزة على ثقة الامة تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية

(٣) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام المباشر وهذه الجمعية تقرر نظام البلاد الاساسي على مبدأ السيادة القومية في الداخل والخارج

(٤) يلغى الانتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق الى مدة معينة يحافظ فيه على مبدأ السيادة القومية ولا يعد مبرماً الا بعد موافقة البرلمان السورى عليه

(٥) يسحب جيش الاحتلال من أراضى الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية الموقتة

(٦) تسجيل الاتفاق لدى عصبة الامم ودخول سورية في عداد أعضاء هذه العصبة

وختم الوفد كتابه بقوله : أنه يأمل ان المندوب السامى الجديد يقدر مسعى الوفد الذي دفعته اليه رغبته الاكيدة في احلال الوئام محل الخصام

السكرتير العام

نجيب شقير

فرد المسيو دي جوفنل على هذا الكتاب بالكتاب الآتي :

مصر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥

الساعة ١١ ليلا

حضرة السكرتير العام للجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني

من بواعث أسفي الشديد أن يكون الحل الذي تقترحونه غير مستطاع القبول بتاتاً وان يكون في هذه الدرجة من قلة المطابقة للمحادثة التى دارت بيننا في هذا الصباح والتى حفظت محضرها

ومن البديهي أن لا يكون للمهمة التى تطلبون مني بكتابكم اناطتها باللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني حظ من التوفيق

ولا أريد أن أدعكم تعتقدون لحظة واحدة انه يسع فرنسا - كما تشيرون عليها - ان تنكث بالعهود التى قطعتها على نفسها أمام خمسين دولة

ثم انني - كما تشرفت وصرحت لكم - سأعلن بياني على رؤوس الاشهاد في سورية نفسها

ولذلك أصارحكم القول من دون مرارة انه كان من الافضل لو لم يكتب كتابكم وفي هذه الحالة كانت اعادة السلم الى سورية أسرع وأسهل

واني اخشى أن تكونوا آخذين في تحمل تبعة الاضطرابات والمصائب التى لا بد من ان تقع

هذا وثقوا ياحضرة السكرتير العام باحترامي واسفي

امضاء : هنري دي جوفنل

فوقع هذا الكتاب في نفس اعضاء الوفد واعضاء اللجنة موقع الاستغراب العظيم، لان الوفد لم يفاجيء المسيو دي جوفنل بقواعد جديدة بل قدم اليه القواعد نفسها التي وضعها في مذكرته. ومع كل ذلك راى الوفد ان يبرهن للمسيو دي جوفنل انه لا يقصد من كل ما عمله سوى السعي لاعادة السلام ولاحترام حقوق البلاد، فأرسل اليه الكتاب الآتي:

القاهرة في اول ديسمبر سنة ١٩٢٥

حضرة ....

اتشرف بان ابلغكم وصول الكتاب الذى ارسلتموه في ٣٠ نوفمبر الماضى الى نجيب بك شقير السكرتير العام للجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطيني

ولما كنا نعمل من أجل توفير السلام والرخاء لبلادنا المحبوبة ونعتقد اننا نمثل الرأي العام اقترحنا الحلول التى كانت موضوع مذكرتنا وكتابنا اللذين قدما اليكم في ٣٠ نوفمبر الماضي

وتعتقدون ياصاحب السعادة أن تساهلا أقل سخاء مما اقترحناه يقرب سوريا من فرنسا ومن السلام ولكننا نشعر والاسف ملء نفوسنا ان الامر لن يكون كذلك على انه مهما تكن الاقتراحات الفرنسوية التى تقبلها سورية فلا يمكن الا أن نبتهج بما ينتج عنها من السلام والرخاء

وتفضلوا ياصاحب السعادة بقبول وافر احترامى

ميشيل لطف الله

رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطيني

بيـــان اللجنـــة

ولما كان المسيو دى جوفنل قد نشر كتاب الوفد الاول اليه ورده عليه فقد رأت اللجنة ان تذيع البيان الآتى ايضاحاً لحقيقة الحال :

بعد ما نشر المسيو هنرى دي جوفنيل المندوب السامى الجديد في سورية ولبنان الكتاب الذي أرسلته اليه اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطيني في ٣٠ نوفمبر الماضى وردّه عليه قبل ان تتسلم اللجنة هذا الرد ببضع ساعات، لم يبق بد للجنة من أن تذكر في هذا البيان الوجيز خلاصة ما جرى بينها و بين جنابه، مرجئة الى موعد قريب نشر التفاصيل والمستندات في بيان مطوّل

تلقت اللجنة تلغرافاً من وطنى كبير فى باريس تاريخه ١٧ نوفمبر الماضى أبلغها فيه أن المسيو دي جوفنل سيعرج على القاهرة في طريقه الى بيروت ويود ان يقابل وفداً من اللجنة ومن حزب الشعب وغيرهما

وعلمت اللجنة بعد ذلك ان هذا التلغراف أرسل بعد ان اطلع عليه المسيو دى جوفنيل وبعد ان أرسل كتاباً بخطه الى ذلك الوطنى فى المعنى نفسه وأردفه هو نفسه بحديث نشرته الصحف في ٢٦ نوفمبر في مصر

قال فيه انه سيقابل اللجنة التنفيذية والاتحاد السورى في مصر . فعقدت اللجنة جلسة خاصة للبحث في هذا الموضوع في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقررت اجابة الدعوة . وابلغ هذا القرار الى المسيو دى جوفنيل

ثم جاء أحد السوريين الوطنيين من باريس في ٢٤ نوفمبر الماضى وافضى الى اللجنة بمعلومات مفصلة عن محادثات متعددة دارت بينه وبين المسيو دي جوفنيل وعرض على اللجنة قواعد أساسية لحل المشاكل الحاضرة في سورية وانشاء نظام الحكم فيها . وأكد للجنة أن المسيو دي جوفنيل يعتبر هذه القواعد أساساً صالحاً للتفاهم ولا يرى فيها ما يناقض الخطة التى يريد اتباعها . ورغب في أن تطلع عليها اللجنة والاحزاب السورية الوطنية، فقضل ذلك الاخ الوطنى أن يحملها بنفسه ويأتى بها الى مصر وكان المسيو دى جوفنيل واقفاً على ذلك . وهذه ترجمة تلك القواعد عن أصلها الفرنسوى المحفوظ في اللجنة :

(١) تدعى لجنة تأسيسية للاجتماع بطريق الانتخاب العام المباشر لوضع نظام البلاد الاساسى على قاعدة السيادة القومية

(٢) تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق يعقد بينهما ويكون محققاً لمطالب سورية منطبقاً على كرامتها

(٣) يفصل في مسألة الوحدة السورية في المستقبل بين أولى الشأن أنفسهم

(٤) تنشأ ادارة وطنية موقتة حائزة على ثقة البلاد

(٥) يعلن عفو عام بدون استثناء أما الحق المدنى فانه يبقى لاهله

فعقدت اللجنة جلسات متعددة للنظر في هذا الموقف الجديد دعت
اليها كل من في مصر من رجال الاحزاب الاستقلالية لتسترشد بآرائهم
فتقرر بالاجماع ان تقدم اليه مطالب معينة تفسر بمقدمة وجيزة عن تاريخ
الحركة الوطنية في سورية . ووضعت المذكرة والمطالب وتألف الوفد
الذي يجب ان يقابل المسيو دي جوفنيل وتحدد موعد المقابلة قبل وصول
المسيو دي جوفنيل الى مصر . وبعد وصوله قابله الوفد في الموعد المعين
أي يوم الاثنين ٣٠ نوفمبر الساعة التاسعة صباحا وقدم اليه المذكرة
مختومة بالمطالب وعليها طابع اللجنة التنفيذية وتوقيع السكرتير العام
فتناولها المسيو دي جوفنيل يداً بيد من السكرتير العام واطلع عليها ولاحظ
انها بختم اللجنة فقط وسأل هل هي تمثل رأي اللجنة أو آراء الجميع
فاجيب انها تمثل آراء الجميع . وقدم اليه كشفاً باسماء أعضاء الوفد
كله و الحزب الذي ينتمي اليه كل منهم . ثم قال جنابه ان من السهل
الاتفاق على المباديء ولكن يجب وضع أساليب التنفيذ فأجابه السكرتير
العام باسطاً نظرية الوفد في كيفية التعاون بين فرنسا وسورية وقال له
في الختام ان هذا هو النصيب الذي نقدمه نحن لهذا التعاون ، ثم أراد
جنابه الوقوف على وجوه المسألة السورية المختلفة ، فبسطت له . وكان يقول
في خلال المحادثات انه لا يمكن عقد معاهدات الا بعد تأليف الحكومة ،
ولا تتألف الحكومة الا بعد انتخاب المجلس التأسيسي ولا يدعى المجلس
التأسيسي الا بعد استتباب السلام . فعندما خرج الوفد من لدنه قابله أحد
أعضائه على انفراد وخاطبه في وجوب وضع حل عملي وباحثه في الطريقة

المؤدية الى ذلك . وعلى أثر ذلك عقدت اللجنة التنفيذية جلسة عند الظهر وقررت أن ترسل اليه فى الحال كتاباً تعرض عليه فيه وساطتها لاعادة السلام ، ولكنها كررت طلبها السابق أولا على المبادىء التى وضعتها في مذكرتها هذه :

(١) تتألف الدولة السورية من جميع الاراضى التى وضعت تحت الانتداب الفرنسوى . أما لبنان فيجب ان يُستفتى جميع سكانه في الانضمام الى هذه الدولة أو الانفصال عنها استفتاء حراً مباشراً

(٢) تؤسس حالا في البلاد حكومة وطنية موقتة حائزة على ثقة الامة تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية

(٣) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام المباشر وهذه الجمعية تقرر نظام البلاد الاساسي على مبدأ السيادة القومية في الداخل وفى الخارج

(٤) يلغى الانتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق الى مدة معينة يحافظ فيه على مبدأ السيادة القومية . ولا يعد مبرماً إلا بعد موافقة البرلمان السورى عليه

(٥) يسحب جيش الاحتلال من أراضي الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية الموقتة

(٦) تسجيل الاتفاق لدى عصبة الامم ودخول سورية فى عداد أعضاء هذه الجمعية

ثم أرسلت اللجنه الكتاب الى المسيو دي جوفنيل مع رسول خاص

في الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم نفسه، فظل الرسول يتردد على الفندق حتى الساعة التاسعة مساء فلم يجده فاضطر في النهاية ان يترك له الكتاب في الفندق . وقد تسلمه جنابه بعد عودته ليلاً ورد عليه ذلك الرد الذي اذاعه فى الصحف . فأجابته اللجنة عليه بالكتاب الآ تى : —

القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

حضرة ....

أتشرف بأن ابلغكم وصول الكتاب الذي أرسلتموه في ٣٠ نوفمبر الماضى الى نجيب بك شقير السكرتير العام للجنـــة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطيني .

ولما كنا نعمل من أجل توفير السلام والرخاء لبلادنا المحبوبة ونعتقد انا نمثل الرأى العام اقترحنا الحلول التى كانت موضوع مذكرتنا وكتابنا اللذين قدما اليكم في ٣٠ نوفمبر الماضى

وتعتقدون يا صاحب السعادة ان تساهلا أقل سخاء مما اقترحناه يقرب سورية من فرنسا ومن السلام ولكننا نشعر والاسف ملء نفوسنا ان الامر لن يكون كذلك . على انه مهما تكن الاقتراحات الفرنسوية التي تقبلها سورية فلا يمكن إلا ان نبتهج بما ينتج عنها من السلام والرخاء .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول وافر احترامى

ميشيل لطف الله

رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطيني

فاللجنة التنفيذية إذن لم تحد قيد شعرة عن الخطة التى سلكتها من بادىء الامر . ولم يكن في الامر (مناورة) ولا طلبت منه في كتابها غير ما طلبته في مذكرتها، ولكنها رغبة في حقن الدماء واعادة السلام الى نصابه وتمهيداً لتحقيق المطالب التي طلبتها عرضت عليه وساطتها اذا وافق على المطالب التى قدمتها اليه والتى لا تختلف من حيث الاساس عن القواعد السابقة الذكر التى عدها في باريس موافقة لآرائه، وما زالت اللجنة تعتقد ان اجابة تلك المطالب هي الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذه الغاية وتوطيد سلام دائم في البلاد ؟



استئناف المساعى

ولم تشأ اللجنة أن تكتفى بهذا العمل بل أحبت رغبة في حقن الدماء وفي عدم ترك أى سعي سلمي لتحقيق مطالب الامة في عدم اقفال باب المحادثة مع المسيو دى جوفنيل ولذلك قر قرارها على أن يكتب اليه السيد نجيب الارمنازي أحد أعضاء الوفد الذي سبق له مخاطبته شخصياً في باريس وفي مصر الكتاب الآتى :

مصر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

يا صاحب السعادة

انى عظيم الاسف بسبب الحادثة التى جرت في مصر والتى تناقض كل المناقضة لما شاهدتموه من الحالة الروحية والرغبة الشديدة في الاتفاق والتفاهم . على ان هـذه الحالة الروحية لما تتغير واستعداد النفوس مازال على ما كان .

ومع ذلك فانى أوجه نظركم الى الامور الآتية :

١ — ان اللجنة راغبة في التفاهم ووضع حد لسفك الدماء ولكنها لأجل الوصول الى هذه الغاية واقناع الذين بيدهم السلام رأت أن تقترح طريقة للأزمة وهذه الطريقة لا يمكن نجاحها إلا إذا وثقت من موافقتكم على بعض القواعد الأساسية

٢ — ان هذه القواعد بينت في المذكرة التي قدمت اليكم في الصباح

٣ — ان اللجنة لم تكن تريد أن تطالبكم في تطبيق سريع لخطتها وكانت مستعدة للبحث في الاسباب والاحتمالات

٤ — ان الكتاب الذى وافاكم في الساعة الحادية عشرة كان أرسل منذ الساعة الرابعة بعد الظهر وكانت اللجنة تتوقع أن يصل اليها الجواب وتبحث معكم في الاتفاق اذا كان ممكناً بعد سفركم

٥ — ان القواعد التى قدمها الوفد لكم قائمة على الاسس التى بحثت فيها معكم في باريس غير ان اللجنة أثارت مسألة الغاء الانتداب والجلاء عن البلاد . وكان من الممكن الاتفاق على هذه القواعد بطريقة مرضية للفريقين ؟

*
* *

فتلقى الأخ الارمنازى من المسيو دى جوفنيل الجواب الآتى مؤرخاً فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

« نعم ان الحادثة مؤسفة وأنت تعلم ماذا صنعت فى لبنان الكبير فانه سيبدأ يوم الخميس فى وضع قانونه الاساسي . وكان أفضل لسورية لو انها بدلا من أن تحارب تضع قانونها الاساسي ، وسنرى بعد ذلك الامور الاخرى . وفضلا عن هذا فانني من الآن تردني الانباء من شمالي سورية وهى تبرهن على الدوام على ان الخصومات على وشك احداث حنق وتألم بين أجزاء سورية المختلفة وهما شديدان بقدر مارأيت من أثرهما فى سورية ولبنان

«وقد ظهر لى انك شديد الذكاء ذو روية ووطنيـة خالصة . وقد ألهمتنى الثقة بك وانني أرجو دوام هذه الثقة . ولكنك مادمت بعيداً فالصعوبات كثيرة . فأنت تصنع حسناً اذا قدمت ولقيتنى هنا يوم الثلاثاء فى ١٥ ديسمبر مثلا ؟

« جوفنبل »



مفاوضات بيروت
وتقرير الارمنازي عنها

بناء على الجواب المتقدم قررت اللجنة أن يسافر السيد نجيب الارمنازى الى بيروت فسافر اليها في الحال وظل هناك نحو شهر من الزمن ثم عاد الى مصر وقدم الى اللجنة تقريراً فى ١٥ يناير ٩٢٦ عما ذهب لأجله قال فيه :

« سافرت الى بيروت فوجدت المسيو دى جوفنيل غائباً في حلب فقابلت المسيو ميليا كاتبه الخاص وحادثته ملياً فى الموقف وكان حديثنا فى الغالب يدور حول الحادثة التي وقعت فى مصر بين المسيو دى جوفنيل وبين أعضاء اللجنة ، وقد بحث معي فى مسألة المذكرة وانتقد مسألة الغاء الانتداب ومسألة الجلاء . فذكرت له ان الغاء الانتداب مذكور بعده ان معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية فالمعاهدة اذن هي التى يعمل بها وأما الجلاء فانه بالطبع لا يطلب جلاء سريع ولكن يتفق على قواعده وأساليبه . فأخذ يناقشنى المسيو ميليا فى مسألة المذكرة وأنه كان الافضل أن تذكر المواد للمسيو دى جوفنيل بدلا من مبادلة الكلمات المألوفة والجمل العامة حتي تناقش تلك المواد وينظر

فيها . ثم أخذ يبحث معي في مسألة المذكرة وكونها قدمت في الصباح أو لم تقدم وأشار عليّ في آخر الامر بالامساك عن البحث في هذا الموضوع . وأخذ يروي ما اتصل بهم من الانباء القائلة ان اللجنة السورية في مصر اتفقت مع سلطان باشا الاطرش وان الامير لطف الله أرسل ألوفاً من الجنيهات للجبل فقلت له كل ذلك من الاحاديث المخترعة التي لاظل لها من الحقيقة . واللجنة لاتعمل إلا بالوسائل السلمية لبلوغ مطالبها الوطنية

«ولما عاد المسيو دي جوفنيل من حلب ذهبت لمقابلته فحادثني ملياً . وأخذ في انتقاد حزب الشعب وتكلم كثيراً عن الوحدة وانتقد دعاتها وشبههم بالضفدعة التي تريد أن تبلع الثور وذكر لي انه لاينبغي أن أنظر فقط الى دمشق وماحولها فان سائر البلاد السورية تعارضها في مساعيها وتنقم عليها خطتها التي سارت عليها بتأثير حزب الشعب والتي تكاد تقضي على البقية الباقية من الوحدة السورية .

«فناظرته في ذلك وبينت له خطة عماله ومساعي بعض معاونيه في طمس الحقائق وتعقيد المسائل ولم أنكر له وجود أناس في البلاد السورية يسيرون على خطط لاتتفق مع مطالب الامة العامة ورغباتها الحقيقية والاصغاء الى أمثال هؤلاء يعوق الخطة التي ينبغي سلوكها

«ثم ذكرت له ان هناك طريقتين لحل الازمة طريقة حرب وطريقة سلم وان طريقة السلم هي الافضل والانجح لانها تحل القضية السورية حلا نهائياً وهي تعين على تأسيس صلات ودية ثابتة بين فرنسا والسوريين .

فقال لى ان هناك طريقة حل أخرى تكون حربية وسلمية في آن واحد وأخذ يذكر لى خضوع الموالى وانه ينبغى على الآخرين أن يفعلوا فعلهم . وقال لى ان فرنسا عملت أعمالا كثيرة من جانبها تبرهن على حسن نيتها فأقامت مندوباً سامياً مدنياً بدل المندوب السامى العسكرى وجاء هذا المندوب واقام البرهان على نياته الحسنة بما صنعه في لبنان . ولكن المعارضين السوريين لم يقابلوه بمثل عمله . فلايستطيع بعد الآن أن يقدم من جانبه منحاً جديدة .

«ثم ذاكرته بعد ذلك في الاشخاص الممتازين الذين يحسن به مقابلتهم في سورية وأعدت ذكر فريق من الوطنيين المشهورين الذين هم خارج البلاد والذين ينبغى أن يعول عليهم في الحل السلمى .

«ثم خرجت من عنده على أن أعود اليه بعد مقابلته لاولئك الاشخاص لننظر ماذا يتم ولم أجد هذه المقابلة كافية لان جوهر الموضوع لم يتناوله البحث إلا قليلا . أما مسألة خضوع الموالى التى ذكرها لى فى حديثه فقد علمت بعد ذلك ان زعيمى هذه القبيلة كانا قد حملا على توقيع شروط باسم قبيلتهم على أن لاتنفذ هذه الشروط ويكتفى منهم باعلانها ويقابلوا على ذلك بمكافأة فذهبا الى حلب وهنالك طلب منهما تنفيذ الشروط فاستغربا الامر فألقيا في غيابة السجن وبقى الموالى على حالهم .

المفاوضات مع الوطنيين

«وبعد أن قابل المسيو دي جوفنيـل أولئك الاشخاص وعرفتُ نتيجة أبحاثهم أخذت أبذل مساعيَّ في اجراء مفـاوضات في فلسطين مثلا بين من ينوب عن الفرنسيين وبين من ينوب عن السوريين . وقد عرضت هذه الخطة على المسيو دى جوفنيل فحازت قبوله . ولكننا أبينا القيام بها لننظر مساعي وفد الامير امين ارسلان الذي ذهب الى جبل الدروز بعد وصولى الى بيروت بأيام . وقد سافر هذا الوفد من غير أن يتفق مع المسيو دي جوفنيل على قواعد معينة ولم يخاطب المسيو دى جوفنيل أحداً من رجاله لاقبل ذهابهم ولا بعد إيابهم في موضوع المهمة التى أخذوا على عاتقهم القيام بها ولكن خاطبهم بذلك أحد موظفيه حتى تبقى يد العميد طليقة. وقد ذهب هذا الوفد الى الجبل وبذل جميع مجهوداته لحمل الزعماء على التسامح والتساهل وكانت مسألة الوحدة ـ ماعدا لبنان ـ أدق المسائل . وتمسك الزعماء بها كل التمسك

«ثم عاد الوفد ولديه مقترحات في قواعد عامة تشابه من بعض الوجوه قواعد اللجنـة في مصر وقد وقف على نيات القوم هنالك وآرائهم ولم يكلفوه البت بشيء . إلا أنهم بينوا انهم واثقون بهم فاذا استطاعوا أن يأتوا لهم بقواعد تتفق من حيث الاساس مع قواعدهم التى أصبحت معروفة ذائعة في كل مكان فهم مستعدون للاتفاق

«وقدعادوا وفاوضوا ذلك الموظف وهو المسيو ميليا الذي لم يكن

يجيبهم بسلب أو إيجاب وإنما كان يسجل مايقولونه ليرفعه الى المسيو دي جوفنيل الذى تجاهل الامر

« وعلى كل حال فقد انتهى هذا العمل من غير أن تكون له فائدة كبرى فاضطررنا أن ننتظر أياماً طوالا . وقد حامت ظنون وأقاويل حول هذا العمل وشاعت إشاعات كثيرة لاظل لها من الحقيقة

« وقد قابلت المسيو دى جوفنيل وبينت له اننى انتظرت هذه الايام حتى انهى الوفد — اذا صح استعمال هذه الكلمة — مهمته ولكن النتائج كانت غير ماكان يتوقع، وبينت للمسيو دى جوفنيل مابذله رجال هذا الوفد من المجهودات وما انطووا عليه من النيات الحسنة وحب التأليف، فوافقنى على ذلك وأشار الى سلطان وجماعته في الجبل وقال انهم منقادون بحبل الغرور وظانون انهم يستطيعون التغلب على فرنسا ولذلك لم يصغوا الى آراء الوفد، وبين لى ان عمل سلطان الاطرش أو الدكتور شهبندر لم يكن فيه شيء من الحكمة، ووصف لي الخطة التي يجب سلوكها وانه تجاوز مقترحات الامير شكيب وهو يدعو البلاد الى عمل قانونها الاساسى ووضع معاهدة تحدد الصلات بين فرنسا وسورية . أما من حيث الوحدة فستكون هنالك وحدة اقتصادية ووحدة فى الاعمال العامة . أما من حيث الوحدة السياسية فقال لى ان فرنسا لايضرها اذا كان فى سوريا دولة واحدة أو اثنتان أو ثلاث ولكنه لايحب أن يعارض رغائب الاهلين . ومع ذلك فستوضع في المستقبل معاهدات بين الحكومات المختلفة تعين حدودها وصلاتها

«وقد قلت للمسيو دى جوفنيل في أثناء ذكر أحد الرجال المعروفين في سورية انه مبدئيا لا يشتغل ضد الانتداب . أما أنا فانني أشتغل ضد الانتداب ولكن أريد المعاهدة فقال لى باستغراب ولماذا تنكر الانتداب هذا الانكار فقلت له لانه سقطت قيمته ولم يبق له اعتبار

«ثم انتقلت الى البحث عما اذا كان من الممكن اجراء مفاوضات جديدة فبين لي انه لا يجب أن تظهر بلاده بمظهر الضعيف وذكرته حينئذ بكلمة قالها لى وهي ان مسألة النفوذ لا تهمه مطلقاً فى سبيل الغاية وبينت له انه لا يوجد فينا ولا في الجبل نفسه من يعتقد ان التغلب على فرنسا في مقدورنا فشتان مابين قوتنا وقوتها . وعدت الى موضوع اجراء المفاوضات في فلسطين فأبدى المسيو دى جوفنيل تردداً في هذا الموضوع بعد أن كان وافق عليه قبل أيام . وتكلمت معه في إرسال رجل له صفة رسمية، وارتأى في آخر الامر أن يسافر معنا صحافي فرنسوي هو المسيو لامازيير ولكنني قلت له نريد أن يتزود بالسلطة المطلقة لان فريقاً من الوطنيين هناك مستعدون لاجراء مفاوضات نهائية .

«وأخذت من هذا اليوم بمفاوضة المسيو لامازيير وكان ذلك بالاشتراك مع فارس بك الخوري (الذى برهن في هذه المفاوضة على براعة كانت موضع الاعجاب)

«وفى أثناء غياب الامير أمين وجماعته كان صبحي بك بركات قدم كتاب استقالته وأجابه عليها المسيو دي جوفنيل بكتاب منه . وكان الوفد الدمشقي قد وصل فقدم مطالبه بالوحدة والقانون الاساسى وعقد

معاهدة مع فرنسا والعفو والحكومة الموقتة ، وبعد أن رفض المسيو دى جوفنيل مقابلة الوفد عاد فقبل مفاوضته ، وبعد أخذ ورد فى قبولهم منفردين أو مجتمعين عاد فقبلهم منفردين ومجتمعين وأجابهم على مطالبهم بكتاب منه فلم يعتبروا الكتاب مرضياً وانتخبوا لجنة لمفاوضته

السعي لتأليف حكومة والاخفاق فيه

« وكانت تجري بين الاستاذ الشيخ تاج الدين الحسنى وبين الفرنسويين مفاوضات لتأليف الحكومة . فعرضت عليه في بادىء الامر تأليف حكومة ادارية لا صبغة سياسية لها ولكنه اراد تأليف حكومة ذات صبغة سياسية فاجيب الى طلبه وقام بتأليف حكومة ودعا الى مشاركته نورس افندى الكيلانى وفارس بك الخورى ومصطفى بك برمده وكان الاولون في بيروت والاخير في حلب ، ولم يمكن تأليف هذه الحكومة بسبب عدم الاتفاق على البرنامج مع المسيو دي جوفنيل فكلف الشيخ تاج الدين أن يكون رئيس حكومة فقط من غير أن يؤلف وزارة ولكنه بعد تربص ذهب الى المسيو دى جوفنيل وبين له أنه يأبى الآن أن يتولى هذه الرئاسة كذلك لانه لا يثق بالنجاح برغم المجهودات التى بذلها في هذا الشان حتى أعياه الامر . وكنت في هذه الساعة معه فبين له المسيو دى جوفنيل أنه ينبغى له أن يقف موقفاً حازماً ولا يصغى الى آراء المتطرفين الذين انهكوا قواه في مدة خمسة عشر يوما حتى حرموه النوم فلم يستطع أن يمضي في عمله وأخذ يوجه لى الكلام ويقول

لى قل لاخوانك انكم المسؤولون بتطرفكم وانه يشفق عليّ لانني حضرت إخفاقين الواحد في مصر والثاني في بيروت واننا نحن دعاة الوحدة السورية نعمل على تمزيقها بمساعينا ونكتفي برفع اللواء المكتوب عليه الوحدة السورية . ولم يجب الشيخ تاج الدين الى طلبه بتأخير الانتخابات الفرعية في حمص وحماة وحلب

« وكانت مسألة الوحدة هى العقدة التى انحلت عندها الحكومة الموقتة وسنذكر في غير هذا المكان المفاوضات المتعلقة بالحكومة

« وفي يوم استقالة الشيخ تاج الدين قدم مصطفى بك برمده من حلب وذهبت معه الى المسيو دى جوفنيل فحادثه حديثاً طويلا ذكر فيه سبب انسحابه من الحكومة فى حلب (وقد كان حاكم الولاية) لانه لم يستطع الدفاع عن المصالح السورية، واعترض على قانون الانتخابات ورد على دعاة الانفصال . وقد أشار المسيو دى جوفنيل الى مسألة الوحدة في حديثه وقال انه تنقصنا الفكرة العملية فبدلا من أن نسعى الى حل القضية شيئاً فشيئاً نطالب بحل أصعبها ونريد أن يكون ذلك من جانب الفرنسويين بدلا من أن نقوم به أنفسنا بالاتفاق مع الحكومات المختلفة

« فكان الجواب على ذلك أن هذه المسألة هى مسألة حيوية واننا ندعو الفرنسويين الى القيام بهذا العمل انفسهم لانهم عودونا منذ مجيئهم الى هذه البلاد أن يعملوا كل شيء ولا يتركوا أبناء البلاد يعملون شيئاً

« وفي اليوم التالي حملت الصحف التى تصدر باللغة الفرنسوية في بيروت حملات شديدة على اللجنة التنفيذية وحزب الشعب واخذت

ترمي الذين تسميهم المتطرفين بكل تهمة لانهم مع تسليمهم بامور كثيرة لم يسلموا بكل شيء ودافعوا عن قضية بلادهم وحقائق شؤونها

«على أنه كما يظهر من مطالعة برنامج الحكومة الملحق بهذا التقرير انه كان معتدلا في مواضيع مختلفة ولم يكن يستحق الذين سموهم بالمتطرفين تلك المطاعن لان المطالب لم تكن متطرفة

استطراد

في تحقيق بعض الحوادث

«وهذه الصحف كعادتها في تغيير الحقائق مابرحت تحمل الحملات الشديدة على الثائرين في أثناء تعرضهم لمرجعيون وحاصبيا وراشيا ولكنني في أثناء اقامتي في بيروت بذلت جهدي في تحرى الحقيقة فعلمت من النصارى قبل المسلمين أن الثائرين أنفسهم لم يريدوا سفك دم أي أنسان ولكن قيام المتطوعة من اللبنانيين وبعض الاحقاد المحلية والاستفادة من الفوضى التي كانت ضاربة اطنابها أثارت بعض حوادث شخصية .

«أما ما وقع من الخراب والدمار فقد كان معظمه بعمل الجيش الفرنسى. مثال ذلك ان البيوت التى خربت في راشيا تناهز ٥٤٠ بيتاً خرب منها الثائرون بضعة عشر بيتاً بداعى بعض الظروف الحربية والتجاء الجنود اليها وكل مابقى قامت به الطيارات والمدافع الفرنسية وقد أصبح ذلك معروفا. والشاكون من النصارى موجودون في بيروت يذكرون هذه الحوادث وأمثالها مما ليس هنا محل الافاضة في ذكره لأنه خارج عن موضوعنا السياسي غير انه

لا بد لي أن أشير بمناسبة الالمام بذكر الفظائع الى ما قام به من هذا القبيل مستشار الشرطة في دمشق المسيو بيجان فقد كان يقتل الناس صبراً من غير محاكمة ولا حكم . ومن ذلك ما فعله في ٢٧ اكتوبر فقد قتل ثمانية أشخاص صبراً وقد طالبت المحكمة الاستثنائية بهم وسألت عن مصيرهم وكتب صبحي بك بركات رئيس الحكومة الى السلطة الفرنسية يسألها كذلك عنهم فلم يرسل اليه ولا الى المحكمة جواب، وكذلك حادثة آل زاكي في حاصبيا فانهم بعد أن دخلها الجيش الفرنسوي تقدموا للقائد ودعوه الى منزلهم لانه لم يكن لهم علاقة بالثائرين وكانت صلاتهم السابقة حسنة بالفرنسويين ، فكان جزاؤهم ان قتلهم الفرنسويون صبراً على بكرة أبيهم لانهم دروز . وهم بضعة عشر انساناً .

عود الى البحث في المفاوضات

«دخلنا في مفاوضات مع المسيو لامازيير مندوب الكوتيديان برأي المسيو دى جوفنيل وغايتنا منها إجراء مفاوضات في فلسطين مع الزعماء الوطنيين . وقد فاوضت بذلك رشيد بك طليع كما اطلعت اللجنة في حين العمل

«وكنت مع فارس بك الخوري نفصل القضية السورية من أولها الى آخرها ونبين له حججنا ليطلع عليها المسيو دى جوفنيل . وكان المسيو لامازيير يناقشنا في كثير من المواضيع وكانت أهم أبحاثنا تتعلق في مسألة الوحدة ومسألة مسؤولية الثورة التي لم يحب المسيو لامازيير أن يعترف بأنها تترتب على بلاده برغم إقامتنا الحجج التي لا تدحض

«وبحثنا في مسألة الدروز وقيامهم بالثورة مرغمين. فنفينا كل ماقيل عن الزعماء الوطنيين من أن لهم صلة بالبريطانيين وأقمنا على ذلك الحجج ومن الغرائب اننا لانجد وسيلة لنحمل الفرنسيين على الاعتراف بهذه الحقيقة الناصعة لان جميع براهينهم وحججهم قائمة على مايأتيهم به موظفو الاستخبارات المأجورون الذين يحملون للفرنسيين من الاخبار مايسرهم وكانت مكافأة الفرنسويين إياهم بقدر مايسرونهم به من الانباء. وكنا اذا بينا لهم انهم يستطيعون أن يتفقوا مع السوريين وينشروا نفوذهم الادبي في بلاد العرب كلها اعترضوا علينا بقولهم إذن أنتم تريدون أن تتفقوا معنا ضد الانكليز وقد قلت لهم مرة: اننا عاجزون كل العجز عن التفاهم معهم في هذا الموضوع لان حكمهم قائم على أوهام وخيالات. وهم يعتقدون ان لوزارة المستعمرات البريطانية خطة تختلف عن خطة وزارة الخارجية وان عمال تلك الوزارة هم الذين يخلقون لهم المشاكل ويمهدون السبيل لتسليح الثائرين وما أشبه ذلك

«وقد بحثنا في مسألة عقد المعاهدة وقلنا انه يمكن الاتفاق على قواعد ترضى الرغائب الوطنية في سورية من جانب وتفيد فرنسا من النفوذ السياسى والرجحان الاقتصادى ما لايتعارض مع السيادة القومية

«وكانت مناظراتنا طويلة حول الوحدة السورية وبينا حججنا وأبنّا تمسكنا فيها لأنها البرهان القوي على عدول فرنسا عن سياسة التقسيم والاستعباد (فرق تسد) وطالما بقيت هذه السياسة القائمة على قواعد التقسيم الطائفي والمذهبي لايمكن أن نتفق اتفاقاً وثيقاً مع فرنسا

«وكان رأينا في الوحدة أن تؤلف دولة عامة من سورية الحاضرة وجبل الدروز وجبل العلويين ، وتأليف مقاطعة خاصة من البلاد التي أضيفت الى لبنان تنتخب نوابها وتقرر مصيرها . وذكرنا لزوم إعادة الأقضية الاربعة التي سلخت من سورية وهي البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا وكانت احتجت على هذا السلخ حكومة دمشق سنة ١٩٢٠ في زمن الجنرال غورو .

«وتباحثنا في المسائل الاخرى التي تتعلق بالسلطان القومي والقانون الاساسي والجلاء التدريجي . وقلنا لمفاوضنا ان هذه القواعد التي نطلب الموافقة عليها مبدئياً هي قواعد المعتدلين فاستغرب ذلك وقال: إذن ماهي قواعد المتطرفين ؟ . فقلنا له انهم : لايسلمون بما نسلم به ويريدون الجلاء العاجل وغير ذلك

«وقد اشترطنا على مفاوضنا اذا أراد أن يسافر معنا أن تكون لديه السلطة الكافية للقيام بمفاوضات نهائية على هذه الاسس لاننا لانريد أن نسافر (سفرة أولاد) ولكن نريد حل القضية وأن نعمل عملا نافعاً

«ومن جملة ماذكرناه له ان هذه المطالب وجدت قبل الثورة وستبقى في ما اذا انتهت الثورة وكان في نية السوريين أن يرسلوا وفداً الى أوروبا للغاية نفسها ودعوتنا الآن لاتقتصر على إعادة السلم ولكنها تتجاوز ذلك الى حل المشكلة السورية وإزالة كل خلاف وشقاق

« وقد انقطعت مفاوضاتنا عدة أيام انتظاراً لما تنتجه المفاوضات مع وزارة الشيخ تاج الدين حتي تكون لنا أساساً نتمم بعدها مايحتاج الى التمام

«ثم عاد الينا المسيو لامازيير وقال لنستأنف عملنا فاستأنفناه وبينما نحن في مفاوضاتنا كان الشيخ تاج الدين قد أخفق فى تأليف الوزارة فعرض عليه أن يدخل بصفة رئيس حكومة بدون وزارة . وبعد أن قبل عاد فانسحب وبعد انتهاء مفاوضاتنا كلفت المسيو لامازيير أن يأتينى بالجواب النهائى من المسيو دي جوفنيل فجاءنى مشيراً الى إرجاء تنفيذ خطتنا الآن فرأيت فى هذا الارجاء شيئاً مما لاأعتقد فيه مصلحة للبلاد.

وقف المفاوضات

«وقد لاحظت انهم أدخلوا في نفس المسيو دي جوفنيل ان البلاد السورية لاتخضع لغير القوة وانهم جنحوا لعمل الدسائس حباً بالتفريق بين الدروز وأهل الشام وكذلك لتهديد الشام بفصل حلب وحماة وحمص عنها بواسطة الانتخابات التى قرر القيام بها . فاعتقدت ان انتظاري لانتهاء هذه المساعي يكون إضاعة وقت ولذلك رأيت أنه لابد لى من السفر العاجل وكتبت الى المسيو دى جوفنيل كتاباً ذكرت له فيه اننى تلقيت برقية من أريحا (فلسطين) لاجل إنفاذ خطة المفاوضات التي أنتم عالمون بها . ولكننى فهمت من المسيو لامازيير انه من الافضل تأجيل ذلك الآن فرأيت انى مضطر للسفر بعد انتظار ثلاثين يوماً وذلك على الرغم من عقيدتى الثابتة بامكان إجراء مفاوضات نهائية لعقد صلح سريع

القواعد العامة

التي يرضى بها المعتدلون

«ثم سافرت في غداة ذلك اليوم وكنت عالماً بأن الحالة في حلب تستدعى القلق بسبب خطة الانفصال التي يسلكها عمال الفرنساويين كما ان الأمة رفضت فى حمص وحماه الدخول في الانتخابات ولم يوجد فيهما من يتقدم لترشيح نفسه

وقد تكوّن في البلاد السورية رأي أجمعت عليه الامة في الساحل والداخل يمكن تلخيصه في أمور ثلاثة :

١ — تأليف دولة واحدة في سورية ماعدا لبنان الاصلي الذي أفرد عنها بسبب بعض الاعتبارات المحلية

٢ — استقلال البلاد وتأليف جمعية تأسيسية لوضع القانون الاساسى لها وادارتها على قاعدة اللامركزية

٣ — عقد معاهدة مع فرنسا على أن لا تتعارض شروطها مع قواعد السلطان القومى الذي هو حق البلاد السورية

«وكل من يعمل عملا يخالف هذه القواعد أو يقبل تأليف حكومة على غير هذه الأسس يكون محكوماً على مساعيه بالاخفاق ويقضى قضاء مبرماً على حياته السياسية

برنامج الحكومة التى كان يراد تأليفها

«أما الوزارة التي كان من المقرر تأليفها موقتاً من السيد تاج الدين الحسنى للرئاسة ونورس افندى الكيلانى للداخلية وفارس بك الخوري للماليـة ومصطفى بك برمده للعدليـة كما ذكر فى التقرير، فانها قامت بمفاوضات كثيرة وقدمت برنامجها للمسيو دي جوفنيل وطلبت منـه الموافقة عليه

واليك جل ماورد فى الصيغة النهائية لهذا البرنامج :

« أقدمت الوزارة السورية الحاضرة على تقلد أمور البـلاد وهى عالمة بثقل المهمة الملقاة على عاتقها في هذه الازمة الشديدة التى تحتم على كل وطنى أن يبذل قصارى مجهوداته لتحقيق رغائب الامة وانقاذها من الاخطار التى تحدق بها من كل جانب . وستكون عاملة على ايجاد طريقة حل يكون فيهـا مقنع ومرضاة للسوريين من غير أن تناقض المصالح الفرنساوية الحقيقية . وستضع نصب عينها تشييد أركان سلام دائم يرضى عنه جميع أبناء الوطن سواء المقيمون أو النازحون حتى يتعاونوا على انهاض البلاد من عثارها واقالتها من كبوتها وتخليصها من الكوارث التى كادت تقوض أركانها وتهد بنيانها . واننا نتحمل اعباء هذه الحالة برباطة جأش ونخاطر بأنفسنا في سبيل الامة وسلامة الوطن . ولكننا حباً ببلوغ الغاية المنشودة وتحقيقاً لرغائب الامة التى تسعى وراءها لم نجد بداً من العمل على القواعد الآتية : —

١ – تحقيق الاستقلال بوضع قانون البلاد الأساسي على قاعدة السلطان القومي ودعوة مجلس تأسيسي عام للبلاد السورية للقيام بهذا العمل .

٢ — تأليف دولة واحدة من سورية الحاضرة و جبل العلويين وجبل الدروز على أن تدار على قاعده اللامركزية على حسب ما يقرره المجلس التأسيسى العام واسترداد الاقضية الاربعة وهي البقاع وبعلبك وحاصبيا ووراشيا التى كانت سلخت عن سورية سنة ١٩٢٠ بقرار عرفي على غير رغبة أهلها وبالرغم عن مواقعها الجغرافية وضرورة المواصلات بكونها جزءاً لا ينفك عن سورية . أما سائر الاقاليم التى أضيفت الى لبنان فانه ينبغى أن تؤلف مقاطعة مستقلة تنتخب نوابها وتقرر مصيرها وعلاقاتها السياسية اذا لم يمكن الاتفاق في شأنها مع حكومة لبنان

٣ – معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية لا تكون نافذة الا اذا أبرمها البرلمان السورى على شرط أن تكون مؤسسة على قاعدة السلطان القومى للسوريين مع حفظها لفرنسا من النفوذ السياسى والرجحان الاقتصادي ما لا يتعارض مع ذلك السلطان القومى

٤ — دخول سورية فى عصبة الامم

٥ – الجلاء التدريجى متى تألفت فى البلاد السورية قوى أمن كافية

٦ — التعويض على منكوبى الثورة

٧ – اصلاح النظام الاجتماعى والنظام النقدى

٨ – توحيد القضاء بحيث يكون مؤسساً على قاعدة السيادة القومية

مع حفظ حقوق الاجانب والسوريين معاً .

٩ – تحقيق العفو العام عن جميع الذين اشتركوا بالثورة فى انحاء سورية المختلفة مع حفظ الحق الشخصى لاربابه

١٠ – اطلاق يد الحكومة في ادارة البلاد

«وقد جاء في ختام هذه القواعد كلمة عامة تبحث في وسائل سريعة لاستدعاء الطمأنينة وتهدئة النفوس القلقة تذكر الوزارة فيها انها وزارة سلمية تؤلف لادراك السلام وتأسيس قواعد صداقة بين الفرنسويين والسوريين على أن تقوم على أسس الثقة المتقابلة والمنفعة المتبادلة وانها تعتمد على تأييد الشعب ومؤازرة عقلاء الامة

«وقد خصت الوحدة السورية بجملة عامة قالت فيها ان البلاد السورية من البحر الى العراق آهلة بأمة واحدة تؤلف بينها وحدة اللغة والعنصر والتقاليد والآمال والآلام وكان لبنان قد أفرد بادارة ممتازة بسبب ضرورة محلية ينبغي أن تقدر قدرها ولم يكن من العدل والحق أن تتجاوز مكانها

«فجاء جواب الفرنساويين متفقاً في الغالب مع الصيغة الاولى للبرنامج وليس مع الصيغة النهائيه . وقد أدخلوا في المقدمة وفي الختام وفي القواعد بعض التعديل . فأضافوا الى كلمة المنافع الفرنسية جملة «والواجبات التى حددتها عصبة الامم» . واستبدلوا بكلمة العمل «على هذه القواعد» «الدعوة الى هذه القواعد» وأمثال ذلك من التغييرات التى سلموا بعد ذلك فى أثناء المفاوضات بانهم يعدلون عنها

«أما القواعد فقد وافقوا على بعضها وجاءوا بمقترحات مقابلة للبعض الآخر . ففي القاعدة الاولى سلموا بسن القانون الاساسي وعارضوا في انشاء مجلس تأسيسي عام ووضعوا الصيغة الآتية للقاعدة الثانية التي تتعلق بالوحدة وهي الوصول باتفاق الى تأليف دولة واحدة من سورية وجبل العلويين وجبل الدروز على أن يحفظ لهذه الدول استقلالها الداخلي والاتفاق مع لبنان على اصلاح الحدود بينه وبين الداخل (وكانوا قالوا في البدء مع الدول ذات الشان) واذا لم يتم الاتفاق فان فرنسا تدخل بصفة حكم في الخلاف وتحيل ذلك اذا شاءت الى عصبة الامم . ولاجل صيانة البلاد من تجزئة جديدة ينبغي:

١ — الالحاح لدى الحكومة المنتدبة

٢ — تعجيل عقد الصلح

٣ — ادارة البلاد على قاعدة اللامركزية

«أما القاعدة الثالثة فانهم أضافوا اليها جملة تشير الى تحكيم عصبة الامم اذا حدث خلاف في أثناء عقد المعاهدة بين فرنسة وسورية

«وسلموا بالقاعدة الرابعة المتعلقة بدخول سورية عصبة الامم

«وجاءوا بصيغة جديدة للقاعدة الخامسة قالوا فيها : تؤلف في البلاد قوى أمن تعين جيوش الحكومة المنتدبة على الدفاع عن البلاد حتى تعجل في تعيين ميعاد اليوم الذي تقرر فيه بامكان الجلاء التدريجي

«وقد سلموا بالمواد السادسة والسابعة والثامنة. أما المادة التاسعة فانهم وافقوا على أن تسعى الحكومة وراء العفو العام الخ. ولم يذكروا القاعدة العاشرة

وقد اعتبرت الحكومة التى كان يراد تأليفها هـذه الاقتراحات المعارضة غير موافقة وقدمت تحفظات تتعلق باعادة القواعد المغيرة الى ما كانت عليه والنص على القاعدة العاشرة

أما مايتعلق في مسألة الوحدة فقد اقترح تأليف دولة واحدة من سورية الحاضرة وجبل العلويين والدروز وسكت عن استرداد الاقضية الاربعة واكتفى بأن تؤلف مع سائر البلاد المضافة الى لبنان مقاطعة مستقلة تنتخب نوابها وتقرر مصيرها وعلاقاتها السياسية، ولم تحرز هذه التحفظات موافقة المندوب السامي فأخفقت المفاوضات في تأليف الوزارة وكانت القاعدة التى تتعلق في مسألة الوحدة سبب ذلك الاخفاق

سورية وعصبة الامم

«بينما كانت تجري المفاوضات بين رجال الحكومة التى كانت معدة لتولي الحكم الموقت وبين المسيو بيير آليب مندوب المسيو دي جوفنيل قال لهم هذا المنـدوب ان البرنامج الذى نقترحه يحتوى على مطالب الوطنيين وأمانيهم وان السوريين يتعنتون وسنعرض هذا البرنامج على عصبة الامم، فأجابه فارس بك الخورى ونحن أيضـاً سنعرض برنامجنا الذى لم تقبلوه على العصبة. ولابد أن العصبة تحكم بيننا

«وقال لنا المسيو دى جوفنيل انه سيعرض القضية على عصبة الامم وفي الغالب انه سيذكر مساعيه ويحمل على الوطنيين السوريين ويشير الى الاخفاقات التي ذكرها وقال انها وقعت في مصر وسورية

«فهذه الحملة السياسية المدبرة لا تستند الى شيء من الصحة، وأسباب الاخفاقات التى ذكرها ترجع الى أنه لم يقدم على عمل نهائى صحيح يتفق مع مطالب السوريين التى اتفقوا عليها في مصر والشام وأجمع عليها رجال الاحزاب السياسية والوفود المختلفة حتى ان الموظفين أنفسهم طلبوا مطالب تشابهها كما يتضح من كتاب الاستقالة الذي قدمه صبحى بك بركات رئيس الدولة السابق ومن برنامج الحكومة الذى أشرنا اليه آنفاً

«وكذلك فان المسيو دي جوفنيل لم يمهد السبيل للسوريين الوطنيين الذين أحبوا أن يتوسطوا في سبيل إعادة السلام اذا أجيبت الامة الى مطالبها واكتفى بأن يعدهم مواعيد غير كافية واعتمد في سياسته على أساليب سياسية محكوم عليها بالاخفاق كاستخدام الشريف عبدالمجيد وأمثاله والتعويل على آراء مكاتب الاستعلامات والرجال العسكريين.»

اجمال الموقف والحكم فيه

فمن كل هذه الوقائع والمستندات يتضح أمران رئيسيان :

١ - ان اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطيني لم تطلب من المسيو دي جوفنيل مطالب تخالف رغائب البلاد. فمطالبها لا تختلف فى جوهرها عما طلبه رئيس الحكومة السورية المستقيلة في كتاب استقالته ولاعن برنامج الحكومة الوقتية التى أراد المسيو دى جوفنيل تأليفها ولاعن مطالب الوفد الدمشقي وتحفظاته ولاعن القواعد العامة التي جاء

بها وفد الامير امين أرسلان من جبل الدروز . فاللجنة كانت إذن تعبر عن آراء اهل البلاد الحقيقية عند تقديمها ما قدمته من المطالب الى المسيو دي جوفنيل فلم تكن تقوم بمناورة ولا ارادت غير الوصول الى سلام حقيقي وتحقيق المطالب التى يجمع عليها أهالى البلاد

٢ — ان المسيو دى جوفنل لم يعمل في وقت من الاوقات على أن يحل المسألة السورية بطريقة سلمية قائمة على قواعد صريحة ولم يزود الذين أحبوا أن يبذلوا وساطتهم في مصر وفي سورية بقواعد صالحة لتمهيد السلام بل كان كما ظهر من جميع أطوار المفاوضات معه يتجنب المناقشة الجوهرية في شروط صريحة ويعمد الى التعمية والايهام ويتخلص من كل موقف يسير به الى إيضاح خطته السياسية حتى انه في أثناء مفاوضاته مع الحكومة التي أراد تأليفها كان يعتمد على مساعي بعض الرجال غير المسؤولين من الذين استعملوا الدس الدسائس وبث التفرقة، وكان ينشط خطة التجزئة في حلب وحمص وحماه وحوران ويدعو الى تأليف مجالس تمثيلية في الالوية والقيام بالانتخابات التي تمهد السبيل لتقسيم البلاد مما أضاع الثقة به وحمل رجال تلك الحكومة الوقتية الذين هم من أشد الناس اعتدالا على الانسحاب . وكان يتابع في الوقت نفسه ارسال الحملة العسكرية تلو الحملة لتدمير القرى الزراعية وإيقاع الذعر والرهبة في النفوس لاستفزاز الآمنين الساكنين للمقاومة مما يوطد في النفس الاعتقاد بأن المقصد الحقيقي الذي ترمى اليه سياسته فى سورية هو اظهار السوريين بمظهر المتمردين الذين لا يريدون سلاماً فيأخذ من جمعية

الامم ومن العالم المتمدن تفويضاً لسحق البلاد وإرهاقها وإبادة جميع العناصر الحية فيها تمهيداً لاستعبادها واستعمارها الى الابد

ولكن الموسيو دى جوفنيل أراد أن يلقى على الوطنيين تبعة الاخفاق وأن يستر هذه التدابير العقيمة التى تجعل الحل السلمي مستحيلا بقوله للمسيو اليب مندوبه في دمشق: (احرص على السلم فان لم يدعوك إلا للحرب فأجبهم) غير أن الاقوال لاتكفى لتبرير خطته فان الاعمال أبلغ شاهد

فتجاه هذا الموقف الذى وقفه المسيو دى جوفنيل من الوجهتين السياسية والعسكرية في سورية تستصرخ اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطيني جمعية الامم والعالم المتمدن وتشهد كل ذى ضمير حي على انها لم تترك وسيلةلاهى ولاوفود البلاد ورجالاتها إلاتوسلت بها لحقن الدماء وايجاد أسس صالحة تؤسس عليها علاقات طيبة بين فرنسا وسورية

وتلح اللجنة التنفيذية على جمعية الامم مرة أخرى بطلب ارسال لجنة تحقيق تفحص الموقف بجميع تفاصيله وتصدر فيه قراراً نزيهاً عادلا



وثائق سياسية مختلفة

ولكي تتضح جميع الظروف المحيطة بهذه المحادثات وما جرى فيها نرى من الواجب أن نذكر الوثائق السياسية الآتية :

استقالة رئيس الدولة السورية واسبابها

أما كتاب الاستقالة الذي قدمه صبحي بك بركات رئيس الحكومة السورية السابق الى المندوب السامى فهذا نصه :

« يا صاحب الفخامة

«ان المشاكل الحاضرة التى استعصى حلهـا تدعونى لان أقدم لكم استقالتي، وانني كرجل وطني يشاطر هذه الامة شعورها ويعاني أمورها منذ عهد طويل الامد لابد لى وأنا في الساعة الاخيرة من الحكم ان الفت نظركم الى أن هذه البلاد لا يستقر قرارها الحقيقي ولا تعود لها أمانيها وطمأنينتها الا اذا أجيبت الى مطالبها العادلة مثل تأليف مجلس تأسيسى يضع قانونها الاساسى على أساس السيادة القومية، وانشاء حكومة دستورية تكون وحدها مسؤولة عن سياسة البلاد وادارتها، وان يعلن فيها عفو عام بدون استثناء الا فيما يتعلق بالحق الخاص، وان تؤيدوا سورية في قبولها عضواً في عصبة الامم.

«وقد بقيت مسألة ذات عقد كثيرة وهي مسألة الوحدة السورية بين الحكومات التي تؤلف الدولة السورية وجبل الدروز وبلاد العلويين من جانب، والبلاد التي أضيفت الى لبنان من جانب آخر، فان حل هذه المسألة يحتاج الى اقدام وبعد نظر لان الوطنيين السوريين يعتبرون أن في بلادهم وحدة حقيقية في العادات والتقاليد والآمال والآلام والعنصر واللغة، وهناك كذلك عوامل اقتصادية وجغرافية هي على جانب عظيم من الاهمية، وانى لا أرتاب انكم ببعد نظركم وصحة رأيكم وما جبلتم عليه من الكرم وحب الخير تستطيعون أن تذللوا المصاعب كلها وتسلكوا في هذه البلاد سياسة جديدة لا علاقة لها بالقديم تقرب منكم القلوب وتؤسس بين بلادكم وبين سورية صلات ود ثابتة تنسي النفوس ما فيها من احزان وحسرات وتضمن للجميع سلاماً دائماً ورضاء شاملا

« وتفضلوا بقبول فائق احترامى واخلص أمانيَّ بتوفيقكم ونجاحكم في المهمة الكبرى التي قدمتم هذه البلاد من اجلها

***

فرد عليه المندوب السامي بالكتاب الآتى :

« يا صاحب الفخامة

«ان الكلمات الممتازة التي سطرتم بها كتاب استقالتكم تضاعف الاسف الذي اشعر به حينما أرى انكم لا تعتقدون أن في وسعكم حل المشكلات الحاضرة.

« فليس لي الا أن انحني أمام محاذرتكم هذه . أما من حيث الاراء التى تفضلتم بالادلاء بها مع هذا بترفع عن كل غاية فانني سأعنى بها كل العناية التي تستحقها لصدورها من ذات ممتاز نظيركم

« لقد دعتكم ثقة مواطنيكم وثقة الحكومة بكم في أيام مضطربة الى القيام باعباء الحكم العالية الشديدة الصعوبة ولا بد أن يستفيد الشعب الذي خدمتموه من تجربتكم

« واني أشكركم على الامانة التي وجهتموها اليّ في كتابكم رغبه في تثبيت الصداقة المتينة والدائمة بين فرنسا وسوريا وأرجو أن تداوموا على بذل معونتكم في هذا السبيل . واني أقدم لكم يا صاحب الفخامة عبارات الاخلاص والاحترام الفائق »

خلاصة ما دار بين الوفد الدمشقى

والمسيو دي جوفنيل

انتخب أهالي دمشق فى دائرة البلدية وفداً ينوب عنهم لمفاوضة المسيو دى جوفنيل فذهب الى بيروت في ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٢٥ وهو مؤلف من كبار الدمشقيين وأولى الفضل والنبل وهم : الامير سعيد الجزائرى وعطا بك الايوبى الوزير السابق ومحمد افندى كرد على الوزير السابق وشاكر بك الحنبلى نائب دمشق ونائب رئيس المجلس التمثيلى وفارس بك الخورى الوزير السابق واحمد افندي الحسيني نقيب الاشراف

واحمد بك اللحام من كبار ضباط أركان الحرب ورشدى باشا الصفدى من كبار ضباط أركان الحرب وعارف بك القوتلى من وجوه دمشق ويوسف افندى لينادو من أعيان اليهود في دمشق وأبو الخير افندى الموقع وشكرى افندى الشربجى الخ الخ

وحمل الى فخامة المفوض المطالب الآتية : —

١ — تشكيل حكومة وطنية موقتة

٢ — حين تشكيل الحكومة الموقتة تدعو الشعب لانتخاب مجلس تأسيسي انتخاباً حراً

٣ — وحدة سوريا بحدودها الطبيعية

٤ — تأجيل العقوبات المتعلقة بالثورة

ولدى وصولهم الى بيروت اجتمعوا بالمفوض مجتمعين ثم منفردين وكان يناقش كل عضو منهم على حدة بالمطالب التى عرضوها عليه باسم الامة، وقد صرح لهم انه يعفو عن الثوار ولكنه يحتفظ للمحاكم بحق النظر في الاجرام العادية ويعنى بها الذبح والسلب والنهب والحرق أما زعماء الثوار فانه يؤمنهم على حياتهم الى ان يعقد الصلح ، وصرح لاحدهم أن لبنان لا يمكن أن يضم الى الوحدة، وقد يشتمّ من تصريحه أنه سيجعل للبلدان التى التحقت بلبنان بعض الامتيازات التي تحفظ لها حقوقها ولكنه قال ان العلويين لا يطلبون الوحدة فأجابه شاكر بك الحنبلى : أبعد البعض من ذوى الغايات عن بلاد العلويين واستفت الشعب فيتأكد لديك أن هذا الشعب يطلب الانضمام الى الوحدة السورية هذا الشعب الساذج

الذى له مصالحه الدائمة مع سوريا وفوق ذلك أفلا ترى ياجناب المفوض السامى أن الوحدة هى أفضل من التجزئة واذا كان ذلك كذلك فلماذا لا تعمل بها كما ان سلفك الجنرال غورو أمر بهـذه التجزئة كذلك أنت قادر على الضم والاتحاد. أما قضية المبعدين الى أرواد فقـد صرح أنه سيصدر اليوم أو غدا الامر بالعفو عنهم ويعودون الى مواطنهم. وبعد الانتهاء من المناقشات دخل عليه الوفد مجتمعاً وكانت قد بلغت الساعة السابعة زوالية، فالقى عليهم الخطاب الآتى: —

«لقد سمعتكم كلكم وقرأت جميع مطالبكم وملحوظاتكم بعناية تامة وأريد أن ألخص شيئاً يتعلق بهذا الخصوص تكون له صفة صحيحة

« فهمت منكم أنكم تنوون نية طيبة وانكم تريدون معاونتى على اقرار السلم بالاستناد الى مطالبكم كالعفو العام والجمعية التأسيسية

«وقد ظهر لى انكم متفقون معى على ان استمرار الحرب يفضي الى تدمير سوريا فخاطبوا الثوار وقولوا لهم انهم اذا تركوا السلاح يشتركون في انتخابات الجمعية التأسيسية القادمة ويتمتعون بنعيم السلام

«وفي وسعكم أن تصرحوا للثوار أن الذين يلقون السلاح ويسلمون للكولونيل أندريا لا يحاكمون ولا يناقشون على ما أتوه. أما الزعماء فانى أؤمنهم على حياتهم الى أن يعقد السلم وارجو أن لا أضطر الى تكليف فرنسا لارسال نجدات جديدة بل أؤمل ان استغنى عن القوى التي لدى وهكذا يتوطد السلام وتتمتع البلاد بالرفاهية وتحوز على الحكومة

الوطنية والجمعية التأسيسية ولا يبقى مجال لاتهام الجيش الافرنسي بالتعدي على الحقوق أو الاعتداء على النساء

«ثم تبتدىء الانتخابات بعد هدوء الحالة في البلاد المعلنة فيها الادارة العرفيـة .

«إن الرجال الذين تنتخبهم الامة هم الذين ينظمون الدستور ويضعون شكل الحكومة لا أنا ولا أنتم »

ثم قابلت لجنة تنوب عن الوفد مؤلفة من فارس بك الخورى ورشدى باشا الصفدى وعارف بك القوتلى المسيو مليا بناء على دعوة منه للمباحثة فيما للوفد من الملاحظات على خطاب المفوض السامي فادلوا له بالبيانات الآتية : —

« ان الوفد يرى ان هذه التصريحات التي تفضل بها المفوض السامي لم تكن كافية لاجابة رغائب الامة وتلبية مطالبها المشروعة ولايستطيع الوفد أن يتفاءل بها لتحقيق الرغائب وإعادة السلام الى البلاد لأن الفقرة الاولى التي تضمنت مطالب الوفد بخصوص العفو العام لم تقترن بنتيجة كافية لاقناع الثائرين وحملهم على التسليم لانها تتضمن شرط تسليم السلاح لنيـل العفو ولايخفى ان دروز حوران لايقدمون على تسليم السلاح مادامت البادية وسائر البلاد المجاورة لهم مسلحة .

«وقد جربت الدولة العثمانية مراراً عديدة تجريد جبل الدروز من السلاح فلم تستطع ذلك وكل من أخذت منه بندقيته عاد فاقتنى بدلها ولو ببذل كل مالديه . فقبل أن تتخذ التدابير الكافية لأمن البادية ومنع غزوات

القبائل لايميل الدروز الى تسليم أسلحتهم ، وعلى ذلك يكون هذا الشرط حائلا دون الاستفادة من منحة العفو التي تفضل بها فخامة المفوض

«أما الثائرون الآخرون الموجودون في جوار دمشق وسائر المناطق السورية فان أكثرهم غير مسلحين بالبنادق أو الاسلحة الحربية الاخرى فمن أذعن منهم وأقدم على التسليم تطالبه السلطة بالسلاح الذى كان في يده وهو لايستطيع تسليم سلاح حربى لانه لايملكه فيفضى ذلك الى حبسه وارهاقه لاجل تسليم السلاح . ويكون هذا حائلا دون تمتعه بالعفو ومانعاً لغيره عن اقتحام التسليم وعلى ذلك يبقى هذا الشرط عثرة في سبيل انفاذ هذا الامر . والوفد يرى ان وضع هذا الشرط يعرقل المساعي الصلحية التى جاء لاجلها

«أما منع العفو عن الزعماء فهو أيضاً حائل دون الوصول الى الغاية المطلوبة لان هؤلاء الزعماء يمتنعون عن بذل نفوذهم في سبيل إخماد الفتنة والقاء السلاح ماداموا غير آمنين على حريتهم والتمتع بالعفو المنتظر كما ان هيئة الوفد لاتستطيع أن تؤثر على الثائرين إلا بواسطة هؤلاء الزعماء وعلى ذلك ترى ان العفو لايمكن الاستفادة منه بالصورة المرغوب فيها الا اذا منحت للزعماء والافراد على حد سواء . ومهما كانت بيانات المفوض السامي مشيرة الى سلامة حياة الزعماء وضمانها فهى لاتضمن لهم الحرية وتجعلهم معرضين للمحاكمة والحبس ، ولاينتظر أن يذعن هؤلاء الزعماء ويجاروا الوفد في خطته الصلحية مالم يطمأنوا بانهم يستفيدون من العفو فائدة عاجلة

«طلب الوفد في بيانه الاول إنشاء مجلس تأسيسى لوضع الدستور على قاعدة السيادة القومية وكان يأمل ان فخامة المفوض بالاستناد الى تصريحاته العديدة يتفضل بالاجابة على هذا الطلب بصورة صريحة ، بيد أن القرار الذي نشرته الصحف في هذا اليوم قد جاء مضعفاً لهذه الامنية ومهدداً الدولة السورية الحالية بخطر جديد للتجزئة لانه تضمن اجتماع نواب كل لواء على حدة وتقرير الروابط السياسية بين لوائهم والألوية الاخرى حتى اذا قرر أحد الالوية أو احدى الولايات الانفصال عن الوحدة الحاضرة يجاب الى ذلك وبهذا يتيسر لدعاة الانفصال أن يلعبوا دورهم بدسائس جديدة لاجل تفريق البلاد السورية وانشاء دول جديدة فيها علاوة على العدد الموجود في حين أن استشارة الالوية بواسطة ممثليها قد تمت في المجالس التمثيلية السابقة فقد قرر مجلس النواب الحلبي الانضمام الى دمشق كما قرر مجلس النواب الدمشقي الانضمام الى حلب وتألف من المجلسين مجلس واحد قام بوظيفته مدة سنتين، وعلى ذلك يكون الاستفتاء قد تم بالطريق القانونى وأصبحت الوحدة بين حلب ودمشق قضية محكمة لم يعد من الجائز الرجوع اليها وإعادة الاستفتاء مرة ثانية ولو صح ذلك لجاز تكرر هذه الاعادة كلما اجتمع مجلس تمثيلي جديد فالوفد يرى ذلك افتئاتاً على الوحدة السورية ويعد هذا القرار مهدداً بتمزيق جديد بينما جاء الوفد يطلب توسيع الوحدة وضم البلاد المسلوخة سابقاً اليها

«ان هذه القاعدة المسنونة فى قرار الانتخاب المذكور هى محصورة في الالوية السورية فقط في حين ان الالوية اللبنانية لم تكلف مثل هذا الاستفتاء بل ترك الامر للمجلس النيابى العام يقرر فيه مجتمعاً . فاذا كان الاستفتاء اللوائى المنفرد يطبق في سورية يصبح من الواجب تطبيقه في لبنان أيضاً وعندها ينتخب عن كل محافظة وحدها ويجتمعون في مركز المحافظة ويقررون البقاء مع لبنان أو العودة الى الوحدة السورية . فالوفد يرى ان تفريق المعاملة بين لبنان وسورية على هذه الصورة مجحف بحقوق سوريا وهادم لوحدتها القومية

«والاقضية الاربعة التي سلخت عن دمشق سنة ١٩٢٠ مازالت تطالب بالحاح الرجوع الى تلك الوحدة وقد احتجت الحكومة السورية في ذلك الحين على ذلك السلخ الغير قانونى واحتفظت بحق الاعتراض عليه وإقامة الدعوى بشأنه عند ماتسنح الفرصة . وبما ان الانتداب الحكم بين الدول السورية عند وقوع الخلاف على أى أمر كان فان السوريين اليوم يرفعون الدعوى لدى ممثل الانتداب على دولة لبنان الكبير ويطلبون استرداد هذه الاقضية بعد سماع مدافعاتهم بشأنها فانها في طريق الاتصال بين دمشق وحلب بالسكة الحديدية وأكثرية سكانها يطلبون ذلك، وبعد أن يسمعوا حكم ممثل الانتداب يبقى حق استئنافه الى المراجع العليا كالوزارة الفرنسوية وجمعية الامم

«مادام الانتداب موجوداً يمكن المحافظة على الصلات بين الدول الواقعة تحت الانتداب الى درجة محدودة أما بعد انتهاء مدة الانتداب

فيعود السوريون الى المطالبة بحدودهم الاصلية، فاذا كانت هذه الحدود غير مؤسسة منذ الآن على قاعدة المساواة وحفظ الحقوق يبقى باب النزاع مفتوحاً . ولما كانت وظيفة الانتداب اليوم تأسيس الحدود على سلم دائم ووفاق أبدي بين المقاطعات السورية فليس من الحزم أن يترك سبيل النزاع ميسراً لهذه المقاطعات ولا يعقل أن ترضى سورية الداخلية في وقت من الاوقات بأن تبقى محرومة من منفذ على البحر وها ان مدينة طرابلس وملحقاتها التي تصلها بحمص تطالب بالعودة الى الوحدة السورية لانها ميناؤها الاصلية ولا تستطيع الدولة السورية أن تعيش بدون هذا المنفذ . فاذا كانت الدولة المنتدبة تريد أن تؤسس سلماً دائماً بين السوريين عليها أن تنصفهم وتعطى كل ذي حق حقه منذ الآن ولا تترك باب الشر مفتوحاً

قانون الانتخاب الذي أصدره فخامة المفوض يتضمن إجراء الانتخاب بموجب القانون الاخير الذى وضعه الجنرال ويغان على أساس القضاء ومنع الترشيح عن غير سكان القضاء الذين مر ستة أشهر على اقامتهم فيه . وبما أن المجلس المنوي انتخابه هو مجلس تأسيسي فانه يتعذر وجود نواب صالحين لوضع الدستور في كل قضاء من هذه الاقضية فاذا بقي هذا القرار نافذاً يخرج معظم النواب من سكان القرى الذين ليس لهم خبرة كافية في مثل هذا العمل الهام فالوفد يطلب أن يقبل ترشيح أي سورى كان في كل قضاء من أقضية البلاد السورية

كما أن القانون السابق مؤسس على الطائفية وفيه حرمان الاقليات

من حقوق الترشيح بصورة لم يسبق لها مثيل في الأصول النيابية فالوفد يرى أن تزال هذه الفوارق ليتمتع جميع أبناء الوطن بالحقوق العامة

ان مهمة الوفد هي سلمية صرفة وقد عرض لفخامة المفوض الاسس التي يعتقد أنها صالحة لارضاء الشعب السورى واعادة السلام الى البلاد وهو بما له من الخبرة يلح في الرجاء بقبولها لتأييد سورية باستقلالها مع الاحتفاظ بصداقة فرنسا ومحبتها على قاعدة النفع المتبادل

مسألة الوحدة

ننشر فيما يلي قسما من الاحتجاجات التي تلقاها المندوب السامى في بيروت من البلاد الملحقة بلبنان رغم إرادتها وهى :

بيروت

أرسلت الطائفة الاسلامية فى بيروت الكتاب التالي الى رئيس المجلس التمثيلى وهذا نصه :

« من المعلوم أن رغائب ومطالب الطائفة الاسلامية التى هي الاكثرية الساحقة في البلاد التى الحقت بمتصرفية لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ هي رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السورى على قاعدة اللامركزية وقد كررت احتجاجاتها على هذا الانضمام الذى وقع رغم إرادتها ومن دون استفتائها في ظروف عديدة وقدمتها مراراً الى المفوضية العليا وباريس وجمعية الامم وهي حاوية لجميع الحجج القاطعة والاسباب

المشروعة لرفض هذا الانضمام وآخر احتجاج قدمته شفاهياً بواسطة وفد من أعيان الطائفة الاسلامية وخطيا الى فخامة المفوض السامى نبعث اليكم بنسخة منه ضمن هذا الكتاب. وعليه قررت الطائفة الاسلامية في بيروت بالاجماع مغتنمة فرصة ورود الاسئلة الموجهة اليها من اللجنة الدستورية أن تعيد تثبيت احتجاجاتها السابقة على الحاقها بلبنان ورفض الاشتراك في الاسئلة الموجهة اليها من اللجنة المشار اليها في ما يتعلق بسن الدستور اللبنانى وتؤيد وتكرر طلب الرجوع الى ما كانت تحفظه لنفسها بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية في كل وقت وزمان »

طرابلس

عقد حضرات الاساتذة المحامين الطرابلسيين جلسة قرروا فيها إرسال البرقية الآتية الى فخامة المفوض السامي :

« نحن محامي طرابلس نطلب الانضمام الى الوحدة السورية مؤيدين الآراء التى سبقتنا بهذا الطلب ونكرر احتجاجنا على الحاقنا بلبنان لانه كان رغم إرادتنا » ١٣ ينار سنة ١٩٢٦ ويلي ذلك الامضاءات

***

« نحن تجار طرابلس نغتنم فرصة استشارة بعض ذوات طرابلس من قبل المجلس النيابي اللبنانى لسن دستور لا نعترف به ونكرر طلبنا الوحدة السورية ونطلب الانفصال عن لبنان حيث الحقنا مرغمين »

ويلي ذلك الامضاءات

« نحن عمال وتجار أصناف طرابلس نحتج على استشارة بعض ذوات طرابلس من قبل المجلس النيابي اللبناني بسن دستور لا نعترف به ونطلب انفصالنا عن لبنان والالتحاق بالوحدة السورية »

ويلي ذلك الامضاءات

***

بمناسبة ورود الأسئلة على بعض الذوات فنحن المندوبين الثانويين الموقعين امضائنا أدناه نكرر طلب الالتحاق بالوحدة السورية ونحتج على اشتراك بعض الذوات في سن الدستور اللبناني

ويلي ذلك الامضاءات

***

« نحن أرباب مهنة الخياطة بطرابلس نطلب الانضمام الى الوحدة السورية، نؤيد من سبقنا بهذا الطلب ونحتج على الحاقنا بلبنان رغم ارادتنا

ويلي ذلك الامضاءات

***

« نحن ناشئة طرابلس نؤيد الهيئات الشعبية بطلب الوحدة السورية ونلح بطلب ارتباط طرابلس وملحقاتها بالوحدة ونحتج شديداً على ضمّنا الاكراهي للبنان »

التواقيع

***

« نحن المندوبين الثانويين في طرابلس نكرر طلب الالتحاق بالوحدة السورية ونحتج على اشراك بعض الذوات في سن الدستور اللبناني »

التواقيع

بعلبك

هذا قرار مجلس بلدية بعلبك المبرم باتفاق الآراء :

« من المعلوم أن رغائب ومطالب الاكثرية الساحقة في البلاد التى ألحقت بمتصرفية لبنان منذ اعلان لبنان الكبير عام ١٩٢٠ هي رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السورى على قاعدة اللامركزية وقد كررت احتجاجاتها على هذا الانضمام الذى جرى بالرغم من ارادتها وبدون استفتائها في ظروف عديدة وقدمتها مراراً إلى المفوضية العليا وباريس وجمعية الامم وهي حاوية لجميع الحجج القاطعة والاسباب المشروعة لرفض هذا الانضمام وآخر احتجاج لها قدم بصورة شفاهية بواسطة وفد من أعيان الطائفة الاسلامية وبصورة خطية الى فخامة المفوض السامى ، فعليه قرر مجلس بلدية بعلبك منتهزاً فرصة وصول الأسئلة الموجهة اليه من اللجنة الدستورية اعادة تثبيت الاحتجاجات السابقة من الاكثرية الساحقة على الالتحاق بلبنان ورفض الأسئلة الموجهة اليه من اللجنة المشار اليها فيما يتعلق بسن الدستور اللبنانى ويؤيد طلب الاكثرية في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية في كل وقت . ولهذا لا نرى مجلسنا لزوما لاعطاء الجواب على هذه الاسئلة الجديدة ولا ارسال مندوبين »

وقد نظم هذا القرار ورفع لرياسة المجلس النيابي في دولة لبنان الكبير باتفاق الآراء

« أما وأماني الامه بالانضمام الى الوحدة قد تجلت لكم بصورة ما اعترضها الشك فنحن المندوبين الثانويين لبعلبك نؤيد هذه الاماني ونتمسك بها طالبين الانفصال عن لبنان الذي أجبرنا على اللحاق به معتمدين على عدلكم وانصافكم في تحقيق رغائبنا

التواقيع

حل مجلس بلدية بعلبك

وعلى أثر ذلك أصدر حاكم لبنان الكبير قراراً بحل مجلس بعلبك البلدى لانه قرر رفض الاشتراك في سن الدستور اللبنانى وطالب بالانضمام الى الوحدة السورية. وقد جاء في قرار الحل (انه لما كانت الدولة المنتدبة قد انشأت الدول بناء على السلطة المخولة لها بموجب الفقرة الثالثة من المادة الاولى من صك الانتداب وكان المجلس البلدى لم يقتصر على تجاوز حقوقه باتخاذ ذلك القرار بل ارتكب فى ماعمله مخالفة كبيرة ازاء سلطة الانتداب صاحبة الشان فلذلك الخ . .

صيدا

« ان جميع أفراد الطائفة الاسلامية التى تؤلف الاكثرية في البلاد لم يرضوا عن الحاقهم بمتصرفية لبنان القديمة ذلك الالحاق الذى ارغموا عليه ارغاماً بل أيدوا الاحتجاجات العديدة التي قدمت الى كبار الرجالات والهيئات السياسية الافرنسية وجمعية الامم في أزمنة متعاقبة في كل الخمس سنوات التي وجدت فيها دولة لبنان الكبير لذلك تغتنم الطائفة

الاسلامية الآن فرصة تكليف فخامة المفوض السامى المسيو دي جوفنيل تنظيم القانون الاساسى لتظهر رغباتها الاكيدة فى الانفصال عما يسمونه لبنان الكبير والانضمام الى الوحدة السورية على أساس اللامركزية .

وعلى هذا فقد قررت الطائفة الاسلامية في صيدا باجماع الآراء على أثر ورود الاسئلة الموجهة اليها من اللجنة الدستورية عدم الاشتراك في سن الدستور اللبنانى وتكرير طلباتها الخاصة بشان الالتحاق بالوحدة السورية على أساس اللامركزية ملتمسين تحقيق أمانينا عملا باحترام حقوق الشعوب المقدسة

٩ كانو ثانى سنة ١٩٢٦ التواقيع

صور

١ -- منذ عهد الجنرال غورو ونحن نرفض ونحتج على هذا الالحاق المخالف لمصلحتنا والمجحف بوطنيتنا وان كل ماننوخاه هو فصلنا عن لبنان الكبير والحاقنا بالوحدة السورية

٢ – على فرض استحالة الحاقنا بالوحدة السورية فاننا نطلب فصلنا على كل حال عن لبنان ومعاملتنا بقاعدة اللامركزية على أساس (الحكم الفيدرالى) على أن يكون مرجعنا بيروت

٣ – لنا وطيد الامل بنزول المفوض عند ارادة الامة

التواقيع

عكار

« ان طائفتنا الاسلامية في قضاء عكار وهي الاكثرية الساحقة والمالكة لثلاثة أرباع قرى القضاء لم تكن راضية في كل أوقاتها عن الانضمام الى متصرفية جبل لبنان ولم تتوان عند سنوح كل فرصة عن إعادة ماحفظته لنفسها من تكرار طلب الانضمام الى الوحدة السورية التي لاحياة لها من دونها لهذا واحتراماً لقدسية المبدأ يتعذر علينا الاجابة على هذه الاسئلة ونرفض الاشتراك مع لجنتكم وتفضلوا الخ .

التواقيع

وقد أردفه ممثلو جميع الطبقات في عكار فأرسلوا للمسيو دي جوفنيل التلغراف الآتي :

فخامة المفوض السامي

نحن ممثلي الطبقات بعكار نطلب تحقيق رغائبنا بالالتحاق بالوحدة السورية التي لانرضى عنها بديلا

التواقيع

في جبل العلويين

نقلا عن جريدة العهد الجديد في بيروت بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

« يعتقد عموم الوطنيين ان هذا الانفصال الذي جعل المنطقة في عزلة عن أمها سورية وان هذا الشكل من الحكم المباشر وان هذه التسمية

المذهبية الغربية في أساليب الاستعمار وان هذه السيادة المعنوية التي أولاها بعض ذوي السلطة للعلويين الذين لايفقهون معنى الاتصال والانفصال إلا أفراداً يعدون على الاصابع منهم ولايملكون من الثروة الصالحة عشرها كل هذا يعتقد الوطنيون به أنه موجه بصورة خاصة ضدهم وان الغاية منه إذلالهم وإضعافهم وجعل هذه المنطقة مستعمرة بحتة ولذلك وقفوا في وجه هذه التجزئة واحتجوا عليها مراراً ولكن ذوي الشأن يغالطون بأن الاكثرية تخالف هذه الفكرة لانهم هكذا يريدون

وقد أرسلت البرقية التالية الى المندوب السامي :

« باسم الاكثرية في اللاذقية نطلب الانضمام الى الوحدة السورية واشتراكنا بالمجالس التأسيسية التي تضع دستورها

التواقيع

مسألة الانتخابات

قرر المسيو دي جوفنيل إجراء انتخابات في حمص وحماه وحلب فرفض أهالي المدن الثلاث أن يشتركوا في الانتخابات على الاساس الذي وضعته السلطة الفرنسوية رغبة في عزل دمشق وتمهيداً لتجزئة جديدة لانها خولت كل لواء بحسب القرار الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ أن ينتخب نوابه ويؤلف مجلساً خاصاً يقرر مصيره وصلاته السياسية . وقد أوفد المسيو دي جوفنيل المسيو بيار اليب والمسيو ميليا

وسواهما من كبار الموظفين الى حمص وحماه وحلب لتمهيد سبيل الانتخابات فلم يظهر مرشح ولامنتخب في حمص ولا فى حماه وأغلقت المدينتان . أما فى حلب فقد تمكن الموظفون الفرنسويون من حمل بعض الافراد على ترشيح أنفسهم فقام أهل حلب قومة واحدة يحتجون على هذا العمل وهذا أحد احتجاجاتهم :

بيروت — فخامة المفوض السامي

« الحلبيون رائدهم القانون قاطعوا الانتخاب لانه لم يتفق مع مطالب الامة السورية . الانتخاب حق لا اكراه فيه ولاعقاب عليه . لكن السلطة الافرنسية وترجمان البعثة ومنسوبى الاستخبارات ومأمورى الشرطة والبلدية يستعملون وسائل الاكراه والتهديد ويجبرون الافراد قهراً على الانتخاب .. لقد أوقف بعض من لم ينتخب ووضعت أوراق مزورة في الصناديق وعزل رؤساء المناطق وصرح المنادون باسم البلدية ان من لم ينتخب يجازى وحبس عدة أشخاص للارهاب بلاسبب قانونى ومدد أجل الانتخاب يوماً ونصفاً ، كل هذا لكي تحرم الامة من حقوقها المقدسة التي خلق القانون لحمايتها وتضعف الثقة في إمكان تنفيذ مبادئكم السامية التي جئتم لاجلها . فنحتج على هذه الاعمال المغايرة للحق والحرية طالبين وضع حد لها ليبقى الشعب حراً غير مضطرب

ابراهيم هنانو . ربيع المنقــارى . سعد الله الجابرى . الدكتور عبدالرحمن الكيالى . احمد الرفاعي . منير العمادي

وقد صرح أهل حلب للمسيو اليب بأنهم لا يشتركون في الانتخابات

مادامت دمشق عاصمة البلاد مهملة . فلجأت الحكومة الى وسائل العنف والقوة واعتقلت فريقاً من زعماء الوطنيين. وهذا ما نشرته جريدة العهد الجديد التى تصدر في بيروت فى ١٦ يناير سنة ١٩٢٦ لمراسلها الحلبي عن الحالة في حلب بعد المظاهرة الكبرى التى اشترك فيها جميع أهل المدينة احتجاجاً على الانتخابات قالت :

« الحالة فى حلب اليوم على ما كانت عليه أمس وقبله فقد شددت السلطة على المعتقلين واستدعت كل من له علاقة بهم من الاصحاب والاهل وهي تعتقل كل من تصادفه في طريقها . ويقدر عدد الموقوفين حتى الآن بنحو مئة وقد علمت انهم ساقوا قسما منهم الى ارواد

« أما عدد الجرحى والقتلى فيزيد كثيراً عما عرفتكم عنه في رسالتي السابقة فهم لا يقلون عن مائة وخمسين جريحاً بينهم كثيرون قطعت أيديهم وأرجلهم وأنوفهم بضربات سيوف الجنود السباهيين وقد تولت السلطة بنفسها دفن القتلى من دون أن تسمح لآلهم بتسلمهم

« أما الشعب فلا تسل عن استيائه وتألمه مما وقع وهو لا يزال مضربا عن العمل ولا تزال الاسواق مقفلة والنفوس قلقة وجلة . وأما الحكومة فهى مضطربة محتارة ولا يسير رجال الدرك في الاسواق إلا وهم مسلحون بالسلاح الكامل كما أن رجال الشرطة يمشون زرافات في الاسواق والشوارع لارهاب الجمهور. وقد نصبت المدافع في أماكن مقررة وسلطتها على المدينة من جميع أطرافها ومن القلعة ومن مفارق الطرق حتى أصبحنا كأننا في ساحة حرب ولا يجسر أحد على الخروج من داره »

قانون الانتخاب

وهذه بعض المواد التى جاءت في قانون الانتخاب الذى أصدره المسيو دى جوفنل وكان له ذلك الاثر السىء :

١ — تجرى انتخابات الدرجة الاولى للمجلس التمثيلى فى الانحاء التي لايوجد فيها حالة عرفية في ٨ كانون ثاني سنة ١٩٢٦ وانتخاب الدرجة الثانية فى ٢٢ كانون ثانى سنة ١٩٢٦

٢ — تجرى الانتخابات في السناجق الاخرى بعد شهر من رفع الادارة العرفية عنها .

٣ — قبل اجتماع المجلس التمثيلي يجتمع مندوبو كل سنجق وولاية في المحل الذى يعينونه بأنفسهم ويعبرون عن تمنياتهم في الموقف السياسى الذى يرونه موافقاً في السناجق التي يمثلونها وباقى الدوائر العمومية السورية

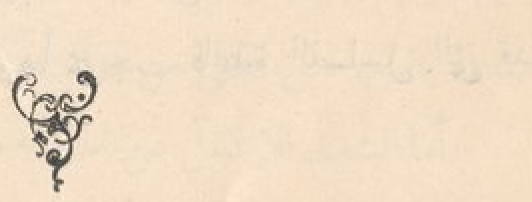
٤ — يجمع المندوب السامى بعدئذ ممثلى السناجق معتبراً بقدر الامكان التمنيات التى كانوا ابدوها بموجب قاعدة التسلسل التى قد قرروا تشكيلها .

كلمة ختام

ان الغاية التى كانت ترمي اليها السلطة الفرنسوية فى هذه الانتخابات هي فصل دمشق وجبل الدروز عن سائر الانحاء السورية وابقاؤهما في عزلة تامة. وقد أخفقت هذه الخطة كل الاخفاق. إلا أن السلطة استعانت بوسائل العنف والشدة لاخفاء ما لحقهامن الفشل، فبعد أن عملت ما عملته

فى حلب عادت الى حمص فأمرت باغلاقها واعتقلت زعماءها وكبراءها وبينهم هاشم بك الاتاسي رئيس الوزارة السورية السابق ومظهر باشا الرسلان رئيس حكومة شرق الاردن السابق

وقد استمرت السلطة في جهات حوران عاملة على حمل الاهلين على طلب الانفصال عن دمشق فسجنت الشيوخ وجلدت كثيرين غيرهم ابتغاء تحقيق خطتها القائمة على قاعدة « فرق تسد » فى كل مكان. وسيوفي البحث في هذه الشؤون وأمثالها من الحوادث التى لا تزال مستمرة ، في فرص أخرى . ولا تزال الامة السورية ماضية في جهادها صابرة على صنوف من الاذى والضيم حتى تبلغ غايتها الوطنية الشريفة



كتاب الدكتور الشهبندر

الى وزارة الخارجية الفرنسوية

أتشرف بأن أبسط لسعادتكم أسباب الثورة التى نشبت أخيراً في جبل الدروز والنتائج المنتظرة منها و الحالة الحاضرة في سائر أنحاء سورية:

بعد وفاة سليم باشا الاطرش في سنة ١٩٢٣ عين المندوب السامي الفرنسوي الكبتن كاربييه حاكما على الجبل خلافاً للاتفاق المبرم مع الدروز. وهذا الموظف الذى اشتهر بسوء السيرة في حياته الخاصة والعامة واعتمد على فريق من الموظفين الذين فسدت أخلاقهم نهج في الجبل سياسة الارهاب والافساد، فبدلا من أن يدير شئون البلاد عمد الى دس الدسائس وهذه مقتطفات من وثيقة طويلة لدىّ قدمت رسمياً الى الجنرال ساراى في ٦ يوليو سنة ١٩٢٥ عن أعمال الكبتن كاربييه :

١ — كان عدد من رجال الجندرمة المسلحين بالعصي مخصصين لاهانة الناس وضربهم تنفيذاً لرغائب الكبتن كاربييه ورجال حاشيته بدلا من أن يقوموا بالواجبات المفروضة عليهم.

٢ — اعتقل حامد كركوت من أعيان قرية زيلان مدة خمسة أشهر من دون سبب ولا محاكمة. وكان يهان ويضرب في الصباح والمساء لاقل وشاية من أحد الجواسيس

٣ — جلد المدعو حسن كابسول من قرية « رمة اللحف » حتى مزق لحمه لانه أهمل أن يحي الكبورال دسبوتيل في أثناء مروره على الطريق العام

٤ — نصب المدعو ساسى الذى كان يشغل وظيفتين وظيفة جاسوس ووظيفة في المستشفى شركاً لاغراء بعض النساء الدرزيات. وقد حاول ابن عمه المدعو حسين موردك[1] أن ينصحه بالعدول عن هذا المشروع الذى كان يحتمل أن يؤدى الى نتائج مؤلمة . ولكن هذه النصيحة سببت شقاءه لان ساسى شكاه الى الليوتينان موريل الذي اعتقله مدة عشرة أيام كان يجلد في خلالها في الصباح وعند الظهر وفى المساء ويكره على أن يقضى نهاره مكشوف الرأس حافي القدمين في تكسير الحجارة وينام الليل في مخزن للفحم

٥ ـ اعتقل المدعو وهبه جاشوش وضرب ضرباً مبرحاً في السويداء لانه رفض أن يؤجر منزله .

٦ ـ أطلق الكبورال دسبوتيل عدة طلقات من مسدسه على ماهر بك الحلاجى مدير العدلية العام ، ولم ينل أقل عقاب على عمله الجنائي هذا

٧ ـ اعتقل المدعو حسين حديقة ١٥ يوماً لانه لم يذهب لاستقبال الكبتن كاربييه. وفرضت غرامة على القرية قدرها ٢٥ جنيهاً ذهباً لانها لم تستقبله استقبالا فخماً. وقد فرضت مثل هذه الغرامة على قرية عرمان للسبب عينه .

٨ ـ اعتقل فهد بك الاطرش قائمقام صلخد وضرب ضرباً مبرحاً

(١) هذا الكتاب مترجم عن الفرنسوية وقد وقع فيه تحريف فى أسماء الاعلام

من دون تحقيق بناء على وشاية بسيطة من أحد الجواسيس

٩ ــ فرضت غرامة على سكان السويداء قدرها عشرة جنيهات ذهبية لضياع قطة الليوتينان موريل

فهذه الحوادث وأمثالها والافتئات على حقوق البلاد كل ذلك حمل الاهلين على الثورة . ويخطيء من يعتقد ان الوطنيين وحدهم هم الذين أثاروا حركة الاحتجاج هذه ، فان المعتدلين انضموا اليهم . وقد ألف وفد ذهب لبث شكواه وتقديم عريضة تتضمن رأى الجبل ومطالبه .

ورفض الجنرال ساراي قبول هذا الوفد رفضاً فيه كل معانى الاحتقار والتهديد ، فزاد بعمله هذا غير المنتظر هياج الافكار الناشيء عن إدارة الكبتن كاربييه . ولم تقتصر السلطة على الاحتقار والتهديد بل جردت على الجبل الهادىء المسالم حتى تلك الساعة قوة قوامها بضع مئات من الجند بقيادة الكومندان توما مارتان الذى أسديت اليه نصائح كثيرة بالعدول عن سياسة الشدة ومعالجة المشكلة باللطف واللين . ولكنه لم يرد أن يستمع شيئاً . وقد استهل عمله باعتقال عدد من الزعماء تمكن من اعتقالهم لقربهم منه وأرسلهم الى المنفى ــ ثم وجه قسما من قوته للقبض على زعماء آخرين . وكان ذلك فاتحة الثورة اذ لم يبق أحد أميناً على حياته أو على ممتلكاته . ولكن هذه القوة قد أبيدت في الكفر يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٥ قبل أن تحقق أمنيتها . ولم تشأ السلطة أن تعد هذا العمل انذاراً كافياً بل واصلت مغامراتها التى انتهت بنكبة المزرعة في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ و ٣ منه على الرغم من النصائح التى أسديت الى ولاة الامور .

وكانت نتيجة هذه السياسة إبادة بضعة آلاف من الجنود الفرنسويين المساكين . ولاتزال القوات الفرنسوية تصادف الصعوبات عينها حتى يومنا هذا

ولا تزال الثورة التي نشبت في جبل الدروز تتسع نطاقاحتى أوشكت أن تعم سورية كلها . وهذه نتيجة لازمة لسياسة الضغط والارهاق التي وضع أساسها الجنرال غورو وسار عليها خلفاؤه من بعده . أما قواعد هذه السياسية فهي :

١ — جمع كل أنواع السلطة في يد المفوض السامي

٢ — خنق كل الافكار الحرة

٣ — استغلال البلاد وأهلها من غير إبقاء على شيء .

وقد اعتزلت العناصر الوطنية المتنورة العمل ردحاً من الزمن متوقعة فشل هذه السياسة من جهة وانتهاج طريق أخرى تكفل للبلاد حقوقها وتحقق الآمال التي أعربت عنها بلسان الجماعات التي فوضتها . على انه لم يطرأ أقل تعديل جوهري مع أن النتائج جاءت سيئة جداً. وكانت البلاد التي بدأت تنتعش بعد الحرب قد وقعت في أزمة اقتصادية ومالية لا مثيل لها ، فلم تفعل الحكومة شيئاً لتخفيف هذه الازمة بل وجهت كل مساعيها لاستغلال دافعي الضرائب بفرض رسوم وضرائب جديدة . وحسب القارىء أن يلقي نظرة اجمالية على أحوال التجارة والصناعة والزراعة ليدرك حقيقة الازمة الاقتصادية والمالية التي عانتها البلاد بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٥ . فان الثروة العامة نقصت نقصاً

عظيما بينما كانت الضرائب تزداد على نسبة أعظم ، وقد اتضحت الغاية المنشودة حينئذ وهي اقناع البرلمان والحكومة في فرنسا واقناع العالم كله بان سورية أخذت تثري وأن الدليل على ثروتها كثرة الضرائب المفروضة عليها .

واذا صرفنا النظر عن الحالة السياسية ونظرنا الى الحالة الاقتصادية لم نرها أحسن منها لان المفوض السامى ظل مصدراً لجميع أنواع السلطة من تشريعية وتنفيذية وقضائية . ولم يكن للمجالس التمثيلية التى منحوها البلاد في سنة ١٩٢٣ أقل سلطة . وقد أصبحت الحكومة المحلية شبحاً يمثل المفوض السامى أكثر مما يمثل البلاد

واشتد الاستياء وأصبح عاماً ، فقامت البلاد غير مرة تحتج على هذه الحالة التى كانت تسير عليها الى الفوضى التى هي فيها الآن . وقد أفهم ولاة الامور أن طريق الخلاف الوحيد هو تأمين سيادة سورية بانتخاب مجلس تأسيسي ينظم دستور البلاد ويضع أساس علاقاتها الودية مع المحافظة على حقوق سورية ومصالح فرنسا في وقت واحد على أن يكون هذا الانتخاب حراً . ولكن هذه الرغائب لم ترق الموظفين الذين تعودوا ارضاء شهواتهم من دون مراقبة ولا مسؤولية . فان بعض كبار الموظفين الفرنسويين وجدوا فى البلاد خدماً مخلصين فالفوا معهم شركة لاستغلال السكان على حساب فرنسا وسورية استغلالا يجنون كل فائدته لانفسهم . وقد صادفت هذه الشركة نجاحاً عجيباً فى جميع مشروعاتها الخاصة . وهكذا اذاً تتحققون إن قمتم بتحقيق دقيق ان كثيرين من هؤلاء

الموظفين جمعوا ثروات طائلة وتركوا فى البلاد آثاراً من مساوئهم وفضائحهم لا يمكن تصديقها . وان الكبتن كاربييه وحمدى الجلاد الذى بقي مديراً للبوليس العام في سورية مدة اربع سنوات ونصف سنة هما فى سورية من أكبر الشواهد على ذلك .

ولما تحقق الوطنيون السوريون ان الحالة تسير من سيء الى أسوأ قرروا تاليف حزب باسم حزب الشعب ، فأفرغت السلطة قصارى جهدها لمنعهم من ذلك ولم يحصلوا إلا بعد جهد جهيد على ترخيص الحكومة لهم بالاجتماع في شهر مايو سنة ١٩٢٥

والتفّت اكثرية سكان البلاد حول هذا الحزب كما ثبت للمسيو أوغست برونه فى أثناء قيامه بالمهمة التي نيطت به فى سورية فى شهر يوليو سنة ١٩٢٥ وقد سار هذا الحزب على الطريق المشروعة لتحقيق الاماني الوطنية وحاول أن يقنع الجنرال ساراى وكبار الموظفين الفرنسويين بأن الوطنيين السوريين ليسوا أعداء افرنسا ولكنهم يريدون خدمة بلادهم بتأمين حريتها وحقوقها المهضومة وإقامة نظام وطيد فيها على قاعدة الاماني الوطنية لا المنازعات الطائفية التي لا تزال تسير بها حتى الآن الى الخراب والدمار.

وحاولت الحكومة المحلية، ومن ورائها كبار الموظفين في المفوضية السامية ، غير مرة أن يخنقوا معارضة حزب الشعب لاسباب خاصة . ولما نشبت ثورة الدروز للاسباب التى بسطتها آنفاً مكنت السلطة من انتهاز الفرصة للانتقام من حزب تألف لتحقيق برنامجه بالوسائل المشروعة

وقد قبض على كثيرين من أعضاء حزب الشعب وأبعدوا بلا سبب الى جزيرة أرواد حيث عوملوا اسوأ معاملة وتمكن آخرون من الفرار قبل فوات الاوان

وضاعف هذا العمل الفجائي غير المعقول الصعوبات القائمة في البلاد وكان انذاراً بالجلاء . وكانت السلطة بالتجائها الى مثل هذه الاعمال القاسية غير المشروعة قد أهاجت سخط الاهالى الناقمين وأقنعت اكثرية الوطنيين السوريين بأن الوسائل السلمية المشروعة لا تؤدى فى حال ما الى تحقيق آمال شعب من الشعوب وأن دعاة الوسائل السلمية يكونون دائماً ضحايا القوانين التي يريدون احترامها . وهكذا أخذت بؤرة الاضطراب تتسع بالتدريج ولا يعلم أحد ماذا يحدث في الغد اذا لم تبذل المساعي لمعالجة المشكلة بالحكمة والعدل

وأرى من واجبى أن أقول قبل أن أختتم هذا الكتاب ان فرنسا لن تحافظ على نفوذها في هذه البقعة من بقاع الشرق بقوة السلاح وانما تستطيع أن تفعل ذلك بانتهاجها سياسة المسالمة واعترافها بحقوق سورية المشروعة .

واستطيع أن أؤكد لكم أن اكثرية الشعب السوري على استعداد للتفاهم مع فرنسا على قاعدة سيادة سورية القومية مع المحافظة على مصالح الفرنسويين .

وتفضلوا في الختام بقبول فائق احترامى

الدكتور شهبندر

